الفصل السادس

المقابلات الشخصية والدراسة التطبيقية

التمهيـــــد

المبحث الأول : المقابلات الشخصية في شؤون نظام التحكيم الإلكتروني

المطلب الأول : الإطار النظري للمقابلات الشخصية

المطلب الثاني : تحليل نتائج المقابلات الشخصية

المبحث الثاني : الدراسة التطبيقية في شؤون نظام التحكيم الإلكتروني

المطلب الأول : طريقة البحث والإطار العملي لتحليل البيانات

المطلب الثاني : عرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية

الخلاصـــة

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

الفصل السادس

المقابلات الشخصية والدراسة التطبيقية

في شؤون نظام التحكيم الإلكتروني

التمهيد:

حرص الباحث في هذا الفصل أن يقدم دراسته بأسلوب جديد يتناول فيها المسائل المتعلقة بشؤون التحكيم الإلكتروني من خلال إجراء المقابلات الشخصية وعمل دراسة تطبيقية للوقوف على مدى قدرة النظام القانوني الحالي لقواعد التحكيم التقليدي على استيعاب التحكيم الإلكتروني، وبيان الطرق اللازمة لمواجهة التحديات والعقبات التي تعترضه، وذلك في إطار التشريع الأردني والإماراتي.

وتطبيقًا لذلك قام الباحث بإجراء مقابلات شخصية مع عدد من الأساتذة المتخصصة في مجال التحكيم، البعض منهم مقيم في الإمارات، والبعض الآخر مقيم في الأردن، وتمت المقابلات باللقاء المباشر، وطرح الأسئلة التي تم إعدادها بنموذج المقابلات، وتضمنت خمسة أسئلة تهدف إلى استكمال وتأكيد ما توصل إليه الباحث من نتائج في الفصول السابقة.

وعلى صعيد آخر قام الباحث بإجراء دراسة تطبيقية تعتمد على تصميم استبانة تتعلق بشؤون التحكيم الإلكتروني، تهدف لقياس مستوى رضا العاملين في ثلاثة مراكز تحكيمية في الإمارات عن نظام التحكيم الإلكتروني، وبيان مدى قدرة توظيف وتطبيق النصوص القانونية الحالية للتحكيم التقليدي الوطنية والدولية على منظومة التحكيم الإلكتروني، من حيث تكوين اتفاق التحكيم الإلكتروني والسير في إجراءاته وكيفية إصدار حكم التحكيم الإلكتروني وتنفيذه، وبيان التحديات والعقبات التي تعترضه؛ بسبب استخدام وسائل الاتصال الإلكترونية الحديثة، وتم اختيار مجتمع الدراسة لخبرتهم العلمية والعملية في مجال التحكيم التجاري؛ شملت الفئة الإشرافية والتنفيذية والمحكمين المعتمدين في مؤسسات تحكيمية دائمة.

وفي هذا الإطار تم تقسيم الفصل إلى مبحثين، تم تخصيص المبحث الأول للمقابلات الشخصية من خلال بيان الإطار النظري والعلمي للمقابلات الشخصية، وتحليل النتائج النوعية التي تم الحصول عليها من المقابلات، ونتناول في المبحث الثاني الدراسة التطبيقية، وفيه عرض الباحث لطريقة البحث والإطار النظري والعملي لتحليل البيانات، وعرض وتحليل النتائج التي توصل إليها، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول

المقابلات الشخصية في شؤون نظام التحكيم الإلكتروني

تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، خصص المطلب الأول لبيان الإطار النظري للمقابلات الشخصية، وتناول المطلب الثاني تحليل نتائج المقابلات الشخصية النوعية التي تم التوصل إليها، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول

الإطار النظري للمقابلات الشخصية

تناول هذا المطلب الإطار النظري للمقابلات الشخصية في فرعين، يعرض الفرع الأول التحضير للمقابلات الشخصية، ويشير الفرع الثاني إلى تقديم نبذة عن عينة المقابلات الشخصية، وذلك وفق الآتي:

الفرع الأول

التحضير للمقابلات الشخصية

حرص الباحث على تصميم نموذج لأسئلة المقابلات الشخصية وعرضها على المشرفين الأفاضل لاعتمادها، حيث تضمن النموذج خمسة أسئلة تهدف إلى استكمال وتأكيد ما تم التوصل إليه من نتائج في الفصول السابقة، وفي هذا السياق تم صياغة الأسئلة على النحو الآتي:

- السؤال الأول: هل تعتقد أن قانون التحكيم الأردني المعدل 2018، وقانون التحكيم الإماراتي 2018 الجديد متلائمة مع نظام التحكيم الإلكتروني؟
- السؤال الثاني: هل تعتقد أن قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي 1985م، واتفاقية اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (نيويورك 1958) متلائمة مع نظام التحكيم الإلكتروني؟
- السؤال الثالث: هل تفضل إصدار تشريع خاص في شأن تنظيم شؤون التحكيم الإلكتروني؟
- السؤال الرابع: هل تعتقد أن البنية التحتية لمراكز التحكيم التجاري في الإمارات وأنظمتها ولوائحها الداخلية قادرة على استيعاب نظام التحكيم الإلكتروني؟
- السؤال الخامس: ماهي فرص التحسين والمقترحات لتطوير نظام التحكيم الإلكتروني؟

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

وقبل إجراء المقابلات الشخصية قام الباحث بالتنسيق مع العينة المختارة، وأرسل إليهم قانون التحكيم الأردني الحالي، وقانون التحكيم الإماراتي الجديد، وقانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي 1985م، واتفاقية نيويورك 1958 وتم استلامها، والشكل رقم (11) يوضح المراحل التي تمت خلال تنفيذ المقابلات الشخصية.

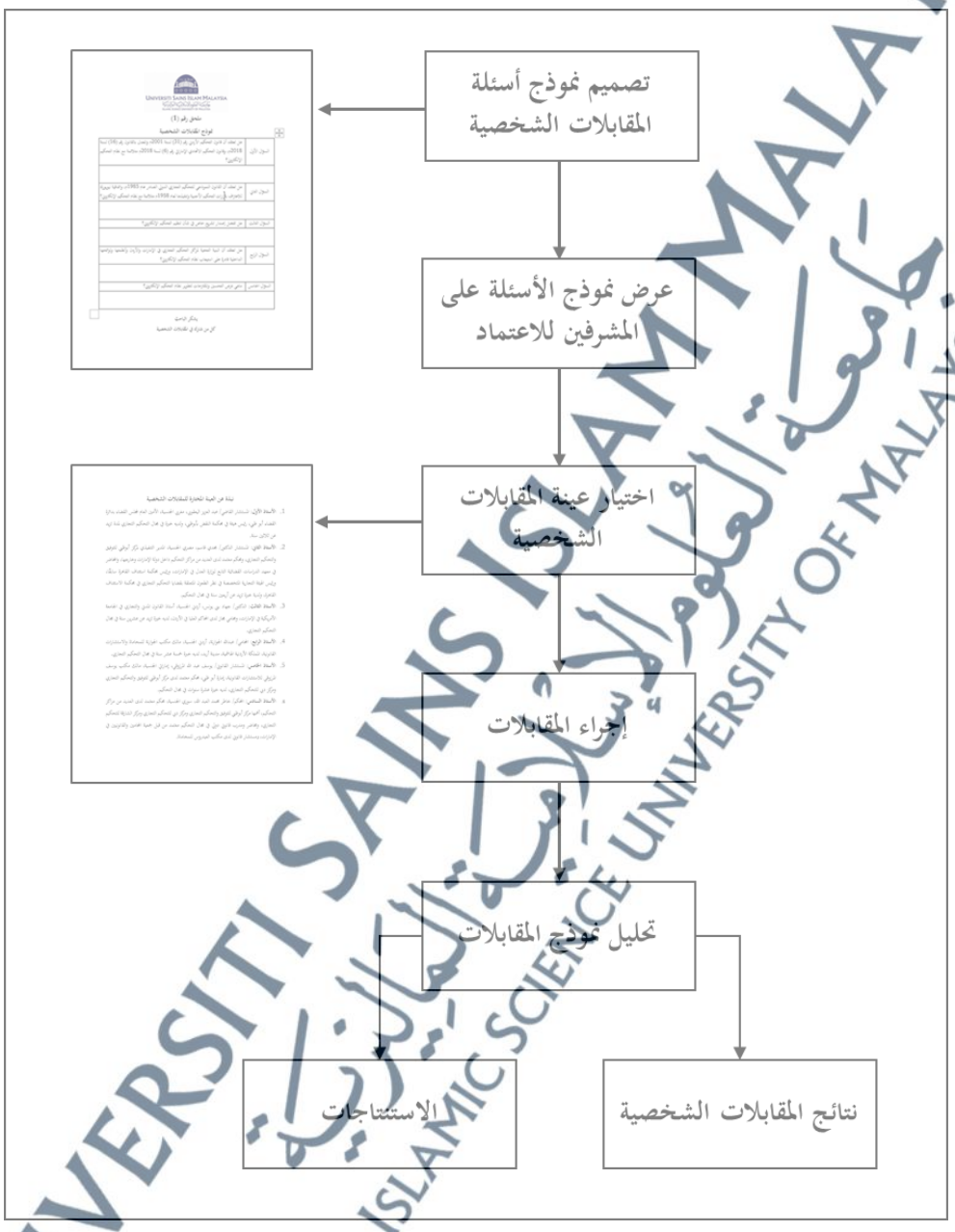

شكل رقم (11) تصميم المقابلات الشخصية [1]

(1) المصدر: الشكل من تصميم الباحث.

الفرع الثاني

نبذة عن عينة المقابلات الشخصية

أجرى الباحث المقابلات الشخصية مع ستة من الأساتذة المتخصصين في مجال التحكيم، وحرص الباحث على تنوع خبراتهم العملية في مجال التحكيم، البعض مقيم في دولة الإمارات العربية المتحدة، والبعض الآخر مقيم في الأردن، ويعملون حاليًا بدوام كامل في دوائر ذات طابع قانوني وقضائي وأكاديمي، ولديهم خبرة طويلة في مجال التحكيم التجاري، وهم التالية أسمائهم أدناها:

1. الأستاذ الأول المستشار القاضي: أحمد مصطفى محمد، مصري الجنسية، رئيس هيئة قاضية في محاكم جمهورية مصر العربية النقض، ولديه خبرة في مجال التحكيم التجاري لمدة تزيد عن عشرين سنة، أجريت المقابلة عبر تطبيق المحادثات الإلكتروني (U) يوم الخميس الموافق 2 مايو 2019م الساعة (10:12) صباحًا [1].
2. الأستاذ الثاني المستشار القانوني: يوسف عبد الله المرزوقي، إماراتي الجنسية، مالك مكتب يوسف المرزوقي للاستشارات القانونية، إمارة أبو ظبي، لديه خبرة عشرة سنوات في مجال التحكيم التجاري، أجريت المقابلة في مكتبة في مدينة أبوظبي، يوم الخميس الموافق 2 مايو 2019م الساعة (4:45) عصرًا [2].
3. الأستاذ الثالث الدكتور: جهاد بني يونس، أردني الجنسية، أستاذ القانون المدني والتجاري، الجامعة الأمريكية في الإمارات، إمارة دبي، ومحامي مجاز لدى المحاكم العليا في الأردن، لديه خبرة تزيد عن عشرين سنة في مجال التحكيم التجاري، أجريت المقابلة في مكتبه داخل مبنى الجامعة يوم الأحد الموافق 5 مايو 2019م، الساعة (2:30) عصرًا [3].
4. الأستاذ الرابع المحامي: عبد الله الجوارنة، أردني الجنسية، مالك مكتب الجوارنة للمحاماة والاستشارات القانونية في الأردن مدينة إربد، لديه خبرة خمسة عشر سنة في مجال التحكيم التجاري، أجريت

---

(1) أحمد مصطفى محمد. العام رئيس هيئة قضائية في مصر. 2 مايو 2019. القاهرة. التحكيم الإلكتروني الواقع والمأمول. (مقابلة شخصية عبر برنامج U).

(2) يوسف عبد الله المرزوقي. مستشار قانوني ومالك مكتب المرزوقي للاستشارات القانونية. 2 مايو 2019. مدينة أبوظبي. التحكيم الإلكتروني الواقع والمأمول. (مقابلة شخصية).

(3) جهاد بني يونس. أستاذ القانون المدني والتجاري في الجامعة الأمريكية في دبي. 5 مايو 2019. مدينة دبي. التحكيم الإلكتروني الواقع والمأمول. (مقابلة شخصية).

المقابلة عبر تطبيق المحادثات الإلكتروني (U) يوم الأحد الموافق 5 مايو 2019م، الساعة (5:30) عصرًا بتوقيت الأردن أثناء تواجده في مكتبة [1].

5. الأستاذ الخامس: المستشار مجدي قاسم، مصري الجنسية، المدير التنفيذي لمركز أبوظبي للتوفيق والتحكيم التجاري، ومحكم معتمد لدى العديد من مراكز التحكيم داخل دولة الإمارات وخارجها، ومحاضر في معهد الدراسات القضائية التابع لوزارة العدل في الإمارات، ورئيس محكمة استئناف القاهرة سابقًا، ورئيس الهيئة التجارية المتخصصة في نظر الطعون المتعلقة بقضايا التحكيم التجاري في محكمة الاستئناف القاهرة، ولدية خبرة تزيد عن أربعين سنة في مجال التحكيم، أجريت المقابلة في مكتبة بمقر المركز يوم الأثنين الموافق 6 مايو 2019م، الساعة (1:30) ظهرًا [2].

6. الأستاذ السادس المحكم الدكتور سينان خليل سلامة الشطناوي، أردني الجنسية، محكم معتمد لدى العديد من مراكز التحكيم، وأستاذ القانون المدني والتجاري في جامعة الشارقة بدولة الإمارات، ومدرب قانوني دولي معتمد في مجال التحكيم من قبل جمعية المحامين والقانونيين في الإمارات، ومستشار قانوني لجمعية لحقوق الإنسان في باريس، أجريت المقابلة في مكتبه بمقر جامعة الشارقة، يوم الأثنين الموافق 6 مايو 2019م، الساعة (4:30) عصرًا [3].

(1) عبدالله الجوارنة. محامي ومالك مكتب الجوارنة للمحاماة والاستشارات القانونية. 5 مايو 2019. الأردن مدينة إربد. التحكيم الإلكتروني الواقع والمأمول. (مقابلة شخصية عبر برنامج U).

(2) مجدي قاسم محامي. المدير التنفيذي لمركز أبوظبي للتوفيق والتحكيم التجاري. 6 مايو 2019. مدينة أبوظبي. التحكيم الإلكتروني الواقع والمأمول. (مقابلة شخصية).

(3) سينان خليل الشطناوي محكم وأستاذ القانون المدني والتجاري في جامعة الشارقة. 6 مايو 2019. مدينة الشارقة. التحكيم الإلكتروني الواقع والمأمول. (مقابلة شخصية).

المطلب الثاني

تحليل بيانات ونتائج المقابلات الشخصية

من المقرر أن تحليل بيانات ونتائج الدراسات النوعية ومنها المقابلات الشخصية، يتطلب أولًا تحديد البيانات التي تم جمعها والتعرف عليها من بين المعلومات التفصيلية التي تم الحصول عليها، ومن ثم فحصها وتقييمها واختيار المناسب منها والمفيد للدراسة، وثانيًا تصنيف البيانات وجمعها في مجموعة واحدة، وثالثًا تحديد البيانات وفهرستها وفقًا للمحاور التي اعتمدها الباحث في استمارة جمع البيانات والتي تخدم مشكلة الدراسة، ورابعًا تحليل البيانات وتفسير استنتاجاتها، وبيان العناصر المتصلة بمشكلة الدراسة وتفسيرها.

وفي هذا الإطار تم جمع وتحديد البيانات التي تم الحصول عليها من المقابلات الشخصية، وتصنيفها في مجموعات تتوافق مع أسئلة أداة جمع البيانات المستخدمة، وتفسيرها وصولًا للنتائج المرجوة، وذلك وفق الآتي:

المحور الأول: مدى ملاءمة قانون التحكيم الأردني المعدل 2018م وقانون التحكيم الإماراتي 2018م الجديد لنظام التحكيم الإلكتروني؟

في إطار المحور الأول المتعلق بمدى ملاءمة قانون التحكيم الأردني المعدل 2018م وقانون التحكيم الإماراتي 2018م الجديد لنظام التحكيم الإلكتروني؛ تم جمع البيانات وتصنيفها للوصول إلى توصيف آراء عينة المقابلات الشخصية، وتحليلها، وجاءت آراءهم وفق الآتي:

- **الأستاذ الأول:** أشار بأن قانون التحكيم الأردني المعدل 2018م وقانون التحكيم الإماراتي 2018م الجديد عاجزة إلى حد ما عن مسايرة تطور وسائل الاتصال الإلكترونية الحديثة وانعكاساتها على المعاملات الإلكترونية، وأكد بأن القانونين حافظا على الثبوت التقليدي، ويظهر هذا جليًا باشتراط الكتابة في اتفاق التحكيم وكذلك الأحكام الصادرة عن هيئة التحكيم والتوقيع عليها، ورتب البطلان كجزاء على عدم الالتزام بها، إلا أن المشرعين الأردني والإماراتي تداركا هذا الأمر وأجاز كل منهم الاعتماد على الوثائق الإلكترونية بموجب قانون المعاملات الإلكترونية والتي منحت الكتابة والتوقيع الإلكتروني ذات الحجية للكتابة والتوقيع العادي ومنتجة للآثار القانونية إذا توافرت فيها الشروط المقررة قانونًا.

- **الأستاذ الثاني:** ركز على أن قانون التحكيم الإلكتروني الإماراتي 2018م الجديد، تتضمن نصوص قانونية تساعد التحكيم الإلكتروني من التغلب على العقبات التي تفرضها قوانين التحكيم التقليدي، فالمادة السابعة منه اعتبرت اتفاق التحكيم مستوفيًا شرط الكتابة إذا تمت بواسطة رسالة إلكترونية مستوفية الشروط القانونية المنصوص عليها في قانون المعاملات الإلكترونية ، وبهذا يكون القانون الإماراتي ساوى بين الكتابة التقليدية والكتابة الإلكترونية من حيث الأثر في كتابة اتفاق التحكيم، كما ذكر أن المادة الثامنة والعشرين من قانون التحكيم الإماراتي أجازت لهيئة التحكيم عقد جلساتها مع الأطراف أو المداولة عن طريق وسائل الاتصال والتقنيات الإلكترونية الحديثة، وتقوم هيئة التحكيم بتسليم أو إرسال محضر الجلسة إلى الأطراف، كما أن المادة ثلاثة وثلاثين أجازت عقد جلسات خصومة التحكيم من خلال وسائل الاتصال الحديثة التي لا تتطلب حضور الأطراف بشكل شخصي، وأشار إلى أن المادة الخامسة والثلاثين من القانون الإماراتي أجازت لهيئة التحكيم الاستماع للشهود بمن فيهم شهود الخبرة، من خلال وسائل الاتصال الحديثة التي لا تتطلب حضورهم بشكل شخصي للجلسة، وبهذا يكون القانون حقق نقلة نوعية تساعد على تطوير منظومة التحكيم الإلكتروني.
- **الأستاذ الثالث:** كانت إجاباته متوافقًا مع بيانات الأستاذ الأول والثاني، وأكد على ضرورة تعديل قوانين التحكيم والإثبات بشكل يتلاءم مع توظيف وسائل الاتصال الحديثة في اتفاق التحكيم وإجراءاته وإثباته، وأن تتضمن قوانين التحكيم فصل مستقل تتضمن نصوص قانونية تنظم التحكيم الإلكتروني، وأن لا تترك للاجتهاد والتفسير.
- **الأستاذ الرابع:** أشار إلى ضرورة العمل على تطوير التشريعات محل الدراسة نحو اعتماد حل الخصومات الناتجة عن المعلومات الإلكترونية خارج إطار القضاء العادي، وتطوير كفالة حسن أدائها لمهامها سواء على الصعيد القانوني أو الإجرائي، بحيث يتم اعتماد استخدام هذه التقنية في إدارة عملية التحكيم على نحو يحقق ضبط إجراءات تبادل المستندات والوثائق والمذكرات والتقارير وغيرها من البيانات والمعلومات فيما بين أطراف الخصومة والمحكمين، وفيما بين أطراف الخصومة أنفسهم، وذلك بموجب تعديل القواعد والنصوص القانونية الحالية بما يتلاءم احتياجات العملية التحكيمية الإلكترونية.
- **الأستاذ الخامس:** ركز على أن ظهور التحكيم الإلكتروني كتطور طبيعي وتلازم منطقي لتطور التجارة الإلكترونية، وما نتج عن ذلك من تطور في الآليات الخاصة بحمايتها، ومع ذلك بقيت التشريعات

ذات العلاقة بالتحكيم والتجارة الإلكترونية دون تعديل، وأشار إلى أن التحكيم الإلكتروني بكل ما يبشر به من آليات حديثة ومتفردة لمعاملات التجارة الإلكترونية، يصطدم ولو جزئيًا بالأنظمة القانونية التقليدية وخاصة تلك المتعلقة باتفاق وحكم التحكيم والقواعد الإجرائية والموضوعية المنظمة لهما، وخاصة الاعتراف بالمحررات الإلكترونية لغايات إثبات تلك المعاملات التجارية، وتتفق نتائج هذه المقابلة والاستنتاجات المرتبطة بها مع ما ذهب إليه كل من الأستاذ الأول والثاني والثالث.

- **الأستاذ السادس:** أكد على أن تجاوز قانون المعاملات الإلكترونية في الأردن والإمارات الكثير من الإشكاليات التي تعيق اللجوء إلى التحكيم الإلكتروني، ومع ذلك فإن قانون التحكيم الأردني والإماراتي خلا من أية معالجة تشريعية فيما يتعلق بالأهلية القانونية المتعلقة بأطراف التحكيم الإلكتروني وأعضاء هيئة التحكيم وخاصة في التحكيم الإلكتروني الخاص وليس المؤسسي، كما خلا من المعالجة التشريعية لتصديق حكم المحكمين الإلكتروني الأجنبي.

المحور الثاني: مدى ملاءمة قانون الأونسترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي 1985م، واتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (نيويورك 1958) مع نظام التحكيم الإلكتروني؟

في إطار المحور الثاني المتعلق بمدى ملائم القانون النموذجي واتفاقية 1958؛ تم جمع البيانات وتصنيفها للوصول إلى توصيف آراء عينة المقابلات الشخصية، وتحليلها، وجاءت آراءهم وفق الآتي:

- **الأستاذ الأول:** يذكر أن اتفاقية 1958م تبقى من أهم وثائق قانون التحكيم الدولي الخاص، وذلك نظرًا لقدمها واستقرار التعامل بها لمدة طويله من جهة، والتزام عدد كبير من الدول بأحكامها من جهة ثانية، وإن تعديلها لم يلاقي قبول لدى العديد من الدول، حرصًا على استقرارها.
- **الأستاذ الثاني:** أعرب أن المشكلة الأساسية تكمن بأن غالبية القوانين التي تعترف بتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية مستوحاة من اتفاقية 1958، والمادة الثانية منها تقف حجر عثرة أمام هذا الاعتراف، وأشار إلى أن أحكامها تشترط كتابة اتفاق التحكيم في وثيقة وموقع عليها، وإلا كان باطلاً، فضلًا أنها تشترط كتابة حكم التحكيم والتوقيع عليه من أعضاء هيئة التحكيم، ومن المؤكد أن هذه القيود والشروط تُعد حائلاً ومانعًا من اللجوء إلى التحكيم الإلكتروني، ويقف أمام تحقيق الهدف المنشود منه، الأمر الذي يقضي ضرورة تغيير النظرة التقليدية للكتابة والتوقيع، وتوسيع مفهومهما

للإحاطة بكل الصور التي نتجت عن ثورة الاتصالات والتكنولوجيا والتقنيات الإلكترونية، وذلك حتى نتمكن من إسباغ الحماية التي تقرها اتفاقية 1958م على الإجراءات التي تتم عبر الإنترنت.

- **الأستاذ الثالث:** أجاب أن المادة الرابعة من اتفاقية 1958م تضيف مشكلة تزيد من الأمر تعقيدًا أمام اتفاقيات التحكيم الإلكترونية وما يصدر عنها من أحكام، إذ تشترط على طالب التنفيذ أن يقدم أصل الحكم وأصل الاتفاق أو صورة معتمدة، وبالتالي يحتم هذا الاقتضاء ضرورة العمل على تغيير نصوص الاتفاقية على نحو يحقق الاستمرارية لهذه الآلية ويكفل الفعالية لما يصدر عنها من أحكام ويزيل ما يعوقها من عقبات، وأشار ذلك إلى أن هذا التغيير لابد أن يمتد إلى التشريعات الوطنية، لما تلعبه من دور هام في تشكيل عقلية القاضي الآمر بالتنفيذ، وما تمثله من ركن أساسي من أركان النظام الذي يستند إليه عند إصدار تلك الأوامر.
- **الأستاذ الرابع:** أكد على مطالبة أن تسارع الدول إلى تعديل تشريعاتها، والعمل على تسوية دائرة الالتزام للمحاكم الوطنية على نحو يشمل جميع السبل التي تنتهج لتسوية المنازعات؛ خاصة تلك التي تتم إجراءاتها عبر وسائل الاتصال والتقنيات الإلكترونية الحديثة، وأن يتم اعتماد ما يتم على تلك الشبكة من إجراءات وما يصدر من خلالها من قرارات.
- **الأستاذ الخامس:** أجاب على هذا السؤال بالقول بأنه يجب أن تتفق التشريعات الوطنية والدولية في أن تكون للعقود الإلكترونية ذات الآثار القانونية المتعلقة بالعقود التي تبرم بالأساليب العادية من حيث الإثبات والصحة والقابلية للتنفيذ وغير ذلك من الأحكام، وذلك بسبب انتشارها بكثرة وأصبح المتعاملين يعتمدون عليها في كثير من شؤونهم الحياتية.
- **الأستاذ السادس:** ذهب إلى القول إنه من الأفضل مراجعة كل من قانون التحكيم التجاري الدولي 1985م، واتفاقية 1958 وتطويرها لكي تتلاءم مع نظام التحكيم الإلكتروني، وأضاف أن الأمر يحتاج جهدًا تشريعًا دوليًا كبيرًا.

المحور الثالث: هل تفضل إصدار تشريع خاص في شأن تنظيم التحكيم الإلكتروني أم تعديل القوانين الحالية؟

في إطار المحور الثالث المتعلق بمدى جاهزية البنية التحتية في الأردن والإمارات وتشريعاتها على استيعاب نظام التحكيم الإلكتروني؛ تم جمع البيانات وتصنيفها للوصول إلى توصيف آراء عينة المقابلات

الشخصية، وتحليلها، وبعد بعد الاطلاع على الآراء والبيانات التي تم جمعها والمدرجة في الجدول رقم (4) ودراستها وتحليل البيانات المرتبطة بها، يتبين أنها انقسمت إلى فريقين.

جدول رقم (4) يوضح آراء عينة المقابلات الشخصية

بشأن إصدار قانون للتحكيم الإلكتروني أو تعديل القوانين الحالية (1)

ت	عينة المقابلات الشخصية	إصدار قانون خاص بالتحكيم الإلكتروني	تعديل القوانين المتعلقة بشؤون التحكيم
1-	المستشار القاضي: أحمد مصطفى محمد	✓	
2-	المستشار القانوني: يوسف عبد الله المرزوقي		✓
3-	الدكتور: جهاد بني يونس		✓
4-	المحامي: عبد الله الجوارنة	✓	
5-	المستشار الدكتور: مجدي قاسم	✓	
6-	المحكم الدكتور: سيفان خليل الشطناوي	✓	

الفريق الأول: يؤيد إصدار تشريع خاص ينظم شؤون التحكيم الإلكتروني، وأيدوا وجهة نظرهم بالنقاط الآتية:

- **الأستاذ الأول:** يرى أن الحاجة لصدور قانون بشأن تنظيم شؤون التحكيم الإلكتروني في كل من الأردن والإمارات أمر ضروري، لأنه يُعد أحد أهم المقومات التي تساعد على علاج الثغرات القانونية التي تعيق اللجوء للحكيم الإلكتروني وتنفيذ أحكامه، وأشار إلى أن صدور قانون جديد من شأنه تشجيع الاقتصاد الوطني، ورجال الأعمال والشركات الدولية على دخول الأسواق المحلية.
- **الأستاذ الرابع:** يرى أن إصدار قانون جديد يعنى بتنظيم شؤون التحكيم الإلكتروني يساهم في تحقيق استراتيجية الأردن والإمارات للتعاملات الرقمية، ويساهم في تحقيق العوائد الاستثمارية للدولتين، من خلال رفع مستوى الأمن الرقمي للبيانات وتعزيز الاقتصادي وجذب الاستثمارات لها.
- **الأستاذ الخامس:** اتفق مع ما ذهب إليه الأستاذ الأول بالقول إن وجود قانون خاص بالتحكيم الإلكتروني يعد عنصر مؤثر في زيادة التنمية الاقتصادية، وأحد أهم الركائز التي تساعد على تشجيع واستقطاب الاستثمارات الأجنبية إلى الأسواق المحلية، وتدفع الشركات الكبرى إلى اعتماد الأردن

(1) المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

والإمارات مركزًا لأعمالها، ويشجع أطراف التجارية الإلكترونية للجوء إليه لحل خصوماتهم، كما يوفر حلقة تكاملية تساند التشريعات النافذة الأخرى في إيجاد الثقة والأمن القانوني لرجال الأعمال.

- **الأستاذ السادس:** قال إن ارتباط كل من الأردن والإمارات بمراكز دولية، يضعها أمام تحديًا يتطلب منها تنفيذ جملة من الإصلاحات التشريعية لمسايرة التشريعات الدولية، ليساعدها على جلب رؤوس الأموال إلى الأسواق المحلية، وأكد على ضرورة إصدار قانون جديد لتنظيم التحكيم الإلكتروني.

الفريق الثاني: يؤيد إجراء تعديلات على التشريعات الحالية المعنية التحكيم، ودافعوا عن وجهة نظرهم بالنقاط الآتية:

- **الأستاذ الثاني:** يرى إن التحكيم الإلكتروني يتماثل مع التحكيم التقليدي، ويختلف عنه فقط باستخدامه وسائل الاتصال والتقنيات الإلكترونية الحديثة، وهذا الأمر يمكن معالجته من خلال تعديل القوانين الحالية وإعادة صياغة النصوص الحالية بما يتوافق مع الوسيلة المستخدمة، ولا يتطلب إصدار قانون جديد.
- **الأستاذ الثالث:** أكد أن مواكبة كل من الأردن والإمارات في تطوير منظومتها القانونية المتعلقة بالحكيم الإلكتروني بما يتوافق مع التطور العالمي في القوانين من العوامل التي تساعدها على بناء بيئة استثمارية مستقطبة لقطاع رجال الأعمال المحلية والأجنبية، وأشار إلى أن وجود التشريعات المحدثة يدفع المستثمرين المحليين والدوليين ويحفزهم على جلب استثماراتهم إلى السوق المحلي، ويعطيهم الثقة في حماية حقوقهم للعمل في الدولتين، وهذا الأمر يمكن معالجته من خلال إجراء تعديلات وإعادة صياغة النصوص الحالية دون اللجوء إلى إصدار قوانين جديدة قد تأخذ وقتًا طويلًا.

المحور الرابع: مدى جاهزية البنية التحتية في الأردن والإمارات وتشريعاتها قادرة على استيعاب نظام التحكيم الإلكتروني؟

في إطار المحور الرابع المتعلق بمدى جاهزية البنية التحتية في الأردن والإمارات وتشريعاتها قادرة على استيعاب نظام التحكيم الإلكتروني؛ تم جمع البيانات وتصنيفها للوصول إلى توصيف آراء عينة المقابلات الشخصية، وتحليلها، وبعد قراءة وتحليل النتائج الواردة في الجدول رقم (5) والمتعلقة بآراء عينة الدراسة

بمدى جاهزية البنية التحتية لكل من الأردن والإمارات، تبين بأن هناك إجماع بين أفراد العينة على جاهزية الأردن والإمارات على استيعاب نظام التحكيم الإلكتروني. وأيدوا وجهة نظرهم بالعديد من بالنقاط أهمها:

جدول رقم (5) يوضح آراء عينة المقابلات الشخصية

بشأن مدى ملاءمة البنية التحتية لاستيعاب التحكيم الإلكتروني (1)

ت	عينة المقابلات الشخصية	الأردن		الإمارات	
		نعم	لا	نعم	لا
1-	المستشار القاضي: أحمد مصطفى محمد	✓		✓	
2-	المستشار القانوني: يوسف عبد الله المرزوقي	✓		✓	
3-	الدكتور: جهاد بني يونس	✓		✓	
4-	المحامي: عبد الله الجوارنة	✓		✓	
5-	المستشار الدكتور: مجدي قاسم	✓		✓	
6-	المحكم الدكتور: سينان خليل الشطناوي	✓		✓	

- **الأستاذ الأول:** ذهب إلى القول إن تبني كل من الأردن والإمارات فكرة التحول الإلكتروني والذكي لكافة الخدمات المقدمة، وتهيئة البنية التحتية بكافة وسائل الاتصال والتقنيات الإلكترونية الحديثة، من العوامل الأساسية التي تساعد على استيعاب نظام التحكيم الإلكتروني.
- **الأستاذ الثاني:** بين أن قانون التحكيم الأردني المعدل 2018م، وقانون التحكيم الإماراتي2018م الجديد، ووجود قوانين معاملات التجارة الإلكترونية في كلا البلدين يساعدهم على وجود بيئة قانونية تكون قادرة على استيعاب التحكيم الإلكتروني ولو بشكل محدود، وأن وجود قدرات وكوادر بشرية مؤهلة شابه في الأردن والإمارات تساعدهم على تفعيل نظام التحكيم الإلكتروني بكفاءة وفعالية.
- **الأستاذ الثالث:** ذهب إلى أن توفر الوسائل والأدوات التي تحمي خصوصية وسرية العلاقات التجارية وتوفير الأمن المعلوماتي للمعاملات التجارية، باعتماد التوقيع الإلكتروني المشفر والمحمي والموثق، ومنح المستندات الإلكترونية ذات الحجية إذا استكملت كافة شروطها القانونية، من العوامل التي تساهم في إيجاد وتوفير بيئة قانونية مثالية يمكنها أن تستوعب التحكيم الإلكتروني وبكل مكوناته.

(1) المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

- **الأستاذ الرابع والخامس:** اتفقا على أن تطور وسائل الاتصال والتقنيات الإلكترونية الحديثة في مجال المعاملات الإلكترونية، وازدهار معاملات التجارة الإلكترونية في الأردن والإمارات، وثقة العملاء ورغبتهم في الشراء إلكترونيًا، يعطي فرصة كبيرة لتعزيز دور التحكيم الإلكتروني في حل الخصومات المرتبطة بها.
- **الأستاذ السادس:** يرى أنه من الضروري توفير عوامل النجاح التي تضمن استيعاب نظام التحكيم الإلكتروني، والتي تتمثل في تبني خطط تطويرية لتطور منظومة إجراءات التحكيم الإلكتروني، وجذب وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة لتفعيله، وإجراء الإصلاحات التشريعية اللازمة لتطور التحكيم الإلكتروني وتبسيط إجراءاته، والعمل على تفعيل دور مراكز التحكيم في كلا البلدين ورفع كفاءتها، وتفعيل الشراكات على اللجوء إلى التحكيم الإلكتروني.

المحور الخامس: ماهي فرص التحسين والمقترحات لتطوير نظام التحكيم الإلكتروني؟

في إطار المحور الخامس المتعلق ببيان فرص التحسين والمقترحات لتطوير نظام التحكيم الإلكتروني؛ تم جمع البيانات وتصنيفها للوصول إلى توصيف آراء عينة المقابلات الشخصية، وتحليلها، وجاءت آراءهم وفق الآتي

- **الأستاذ الأول:** أشار إلى أنه لتطوير نظام التحكيم الإلكتروني لابد من تنفيذ العديد من الجلسات والندوات القانونية للتعريف بأهمية هذا النظام، على كافة المحاور الأكاديمية والحكومية، وأضاف إلى ضرورة التوصل إلى آلية توفير الأمن القانوني والتقني لمنظومة خصومة التحكيم الإلكتروني.
- **الأستاذ الثاني:** أكد على أهمية تطوير مصطلح الكتابة والتوقيع والتوسع في مضمونها، حتى تشمل ما أفرزته ثورة الاتصالات والتقنيات الإلكترونية الحديثة من أدوات جديدة تسمح للأفراد التعاقد بواسطتها، وبالتالي حل الخصومات التي قد تنشأ أو التي نشأت عنها عبر التحكيم الإلكتروني.
- **الأستاذ الثالث:** أعرب على أنه يجب أن تتظافر الجهود القانونية والتقنية لإنجاح التحكيم الإلكتروني، وخاصة أن غالبية القوانين الوطنية وبعض الاتفاقيات الدولية تنص على كثيرة من الأمور تعيق التحكيم الإلكتروني وتحتاج إلى الكثير من الجهد لتعديلها بما يتناسب والتطور التقني في مجال وسائل الاتصال والاستفادة من مميزات التحكيم الإلكتروني، وأضاف على ضرورة إصدار بروتوكول إضافي لاتفاقية نيويورك 1958م يتم من خلاله وضع مجموعة من المبادئ التي تنظم الاعتراف وتنفيذ الإجراءات التحكيمية الإلكترونية على المستوى الدولي.

- **الأستاذ الرابع**: أشار على ضرورة الأخذ بالتوجه الذي تبنته مؤسسة التحكيم والوساطة التي تتبع المنظمة العالمية للملكية الفكرية والذي يتوافق مع شروط إنفاذ الحكم في اتفاقية نيويورك بعام 1958م، وذلك بطباعة الحكم الإلكتروني وتوقيعه باليد من قبل هيئة التحكيم الإلكتروني، إذا لم تفلح الجهود الدولية بإيجاد آلية واضحة لتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية الصادرة بموجب التحكيم الإلكتروني، وبذلك نستطيع التغلب على الإشكالية المتعلقة بتنفيذ الأحكام الأجنبية المواد تنفيذها في الأردن والإمارات.
- **الأستاذ الخامس**: قدم اقتراح في شأن تصميم برنامج في ذات الموقع الإلكتروني الذي تجري بواسطته إجراءات خصومة التحكيم الإلكتروني تلزم الأطراف الذين يريدون إحالة الخصومة القائم بينهم بالكشف عن هويتهم والإفصاح عن أعمارهم، ويكون من خصائص هذا البرنامج عدم السماح لمن لم يفصح عن هويته أو عمره المضي قدمًا في استكمال اتفاق التحكيم، مما يفضي نوعًا من المصداقية أمام أطراف النزاع ويبعدهم عن شبهة البطلان، وذلك للتغلب على إشكالية أهلية أطراف التحكيم، وهذا البرنامج يعالج أيضًا موضوع حضور وغياب الأطراف لجلسات التحكيم، وعلى وجه الخصوص جلسة النطق بحكم التحكيم.
- **الأستاذ السادس**: واتفق مع الأستاذ الخامس بأن أوصى إلى ضرورة تعديل قانون التحكيم الأردني والإماراتي بحيث ينص كل منهما صراحة على اعتماد البرامج الإلكترونية كوسيلة للتعرف إلى أهلية طرفي الخصومة وأعضاء هيئة التحكيم الإلكتروني، وذلك لتوفير الضمانات الكافية لحكم التحكيم الإلكتروني، وضمان عدم المساس به من أي من أطراف العملية التحكيمية.

الاستنتاجات: أجرى الباحث ستة مقابلات شخصية مع مجموعة مهنية معنية بالتحكيم الإلكتروني في دولة الإمارات والمملكة الأردنية الهاشمية تم اختيارهم بعناية ولهم خبرة طويلة في مجال التحكيم التجاري، وقد قام الباحث بفحص السيرة الذاتية لكل منهم للتأكد من مؤهلاتهم وخبراتهم في مجال التحكيم؛ ومن أجل الإجابة على أسئلة البحث وتحديد الثغرات ونقاط الضعف التشريعية محل الدراسة.

وبعد إنجاز جميع المقابلات وفحص إجاباتهم، ساعدت الأدلة التي تم جمعها من المقابلات مع المستشارين والقانونيين والأكاديميين ومدراء مراكز التحكيم والمحكمين إلى التوصل إلى استنتاجات دقيقة حول ضعف التشريعات الحالية بشكل عام على مسايرة تطور نظام التحكيم الإلكتروني وعدم مواكبتها تقنيات الاتصال الحديثة والتقنيات الإلكترونية الحديثة بالشكل المطلوب.

المبحث الثاني

الدراسة التطبيقية في شؤون نظام التحكيم الإلكتروني

في إطار خطة الدراسة تم التدرج في الموضوع من بداية التعريف العام بالتحكيم الإلكتروني، ومن ثم شرح الإطار القانوني لتكوين اتفاق التحكيم الإلكتروني من جميع جوانبه، وبينا النظام القانوني لعملية التحكيم الإلكتروني من حيث تشكيل هيئة التحكيم الإلكتروني والإجراءات المتبعة أمامها، والقانون الواجب التطبيق على إجراءات التحكيم الإلكتروني وموضوع النزاع، وبعدها استعرضنا الإطار القانوني لحكم التحكيم الإلكتروني، من خلال عرض ماهية حكم التحكيم الإلكتروني ومنهجية إصداره، وبيانات حكم التحكيم الإلكتروني وضوابط تنفيذه على ضوء قانون التحكيم الأردني المعدل 2018 وقانون التحكيم الإماراتي 2018 الجديد، فأهداف الدراسة غطت جميع مراحل التحكيم الإلكتروني، من اتفاق التحكيم الإلكتروني وإجراءاته وصولاً لحكم التحكيم الإلكتروني وتنفيذه.

في إطار الوقوف على مكونات التحكيم الإلكتروني من الناحية التطبيقية، فقد عمد الباحث إلى أجراء دراسة تطبيقية تعتمد على تصميم استبانة تتعلق بشؤون التحكيم الإلكتروني، تهدف لقياس مستوى رضا وتقييم العاملين في ثلاثة مراكز تحكيمية في الإمارات عن مكونات التحكيم الإلكتروني ومراحله، وبيان مدى قدرة توظيف وتطبيق النصوص القانونية الحالية للتحكيم التقليدي الوطنية والدولية على منظومة التحكيم الإلكتروني، وبيان التحديات والعقبات التي تعترضه، وتم اختيار أفراد مجتمع الدراسة لخبرتهم العلمية والعملية في مجال التحكيم التجاري، وشملت الفئة الإشرافية والتنفيذية والمحكمين المعتمدين في مؤسسات تحكيمية دائمة مقرها دولة الإمارات.

وعليه نتناول الدراسة التطبيقية من خلال بيان طريقة البحث والإطار النظري لتحليل البيانات في المطلب الأول، والتي تشمل التصميم النظري والعلمي للدراسة التطبيقية، وبيان أداة جمع البيانات وطرقها، ومن ثم عرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية في المطلب الثاني، والتي تشكل نتائج قياس ثبات استبانة الدراسة التطبيقية، ونتائج قياس ثبات استبانة الدراسة التطبيقية، وتحليل نتائج متغيرات البيانات الموضوعية للدراسة، وفق الآتي:

المطلب الأول

طريقة البحث والإطار العملي لتحليل البيانات

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي، لوصف معطيات الدراسة وتحليل معلوماتها واستيضاح العلاقة بين مكوناتها، ويتسم هذا المنهج بأنه يقرب نتائج الدراسة من الواقع ويمكنها من وصف الظواهر بشكل دقيق، وفي هذه الدراسة سيتم استخدام الطريقة الكمية في جمع وتحليل البيانات من عينة الدراسة، وقد اختار الباحث في الدراسة الحالية الطريقة الكمية لكونها توفر دقة عالية من خلال البيانات المجمعة من عينة الدراسة، وهذه الدقة العالية يمكن الوصول لها من خلال التحليلات الإحصائية.

ويهدف البحث الكمي إلى تطوير وتوظيف النماذج الرياضية والنظريات والإجابة بدقة على أسئلة الدراسة والتحقق من فرضيات البحث من خلال وسائل القياس الإحصائية [1].

والبيانات الكمية هي البيانات التي تأخذ شكل رقمي مثل الإحصائيات والنسب المئوية، وما شابه، وبتفسير مبسط فان الطريقة الكمية في البحث توجه أسئلة محددة إلى عينة الدراسة ومركزة وتحليلها بطريقة حسابية وإحصائية لإيجاد الإجابة، ثم يقوم الباحث بتحليل البيانات ليحصل على نتائج غير منحازة والتي يمكن تعميمها بشكل أكبر [2]، وكل هذه الأسباب دفعت الباحث لاختيار هذه الطريقة كونها أكثر ملائمة وانسجامًا مع طبيعة البحث الحالية، كذلك فأن الأبحاث النوعية توفر معلومات حول الحالات المحددة والتي يتم دراستها فقط، وأي استنتاجات عامة هي فرضيات فقط، ويمكن استخدام الأساليب الكمية للتحقق من صحة أي من هذه الفرضيات [3].

ومن خلال ما تقدم يرى الباحث أن استخدام التحليل الإحصائي في المنهجية الكمية مع موثوقية عالية مكنت الباحث من التحقق من صحة فرضيات الدراسة والتحقق من الارتباطات بين متغيرات الدراسة، وفي هذا الإطار نتناول في هذا المطلب طريقة البحث والإطار العملي لتحليل البيانات في أربعة أفرع وفق الآتي:

---

(1) أن عملية القياس هي محور البحث الكمي لأنه يشكل رابط فعال بين الملاحظة التجريبية والتعبير الرياضي للعلاقات الكمية.

(2) هنتر، لورا وايرين ليهي. 2008. "ابحاث تضافرية في الاجتماعات: انماط وعوامل مؤثرة". ايريكان سوسيلوجي.

(3) Kasim, R., Alexander, K. and Hudson, J. (2010). A choice of research strategy for identifying community-based action skill requirements in the process of delivering housing market renewal. Research Institute for the Built and Human Environment, University of Salford, UK.

الفرع الأول

التصميم النظري والعلمي للدراسة التطبيقية

يشمل التصميم النظري والعملي لإجراء البحث مسارات العمل الممكنة في هذه الدراسة ولتقديم منهجية مفضلة لفكرة ما، ويوضح الشكل (2) أدناه تصميم الدراسة والمسار الذي سلكه الباحث في إجراء هذه الدراسة وتشمل جانبين رئيسيين:

أولاً: الجانب العملي: ويتضمن زيارة موقع الدراسة في مراكز التحكيم الثلاثة (مركز دبي للتحكيم الدولي، ومركز أبوظبي للتوفيق والتحكيم التجاري، ومركز الشارقة للتحكيم التجاري الدولي) وتوزيع أداة جمع المعلومات على عينة الدراسة وعمل التحليلات الإحصائية للوصول إلى النتائج والاستنتاجات المطلوبة.

أولاً: الجانب النظري: ويتضمن الاطلاع على الدراسات السابقة والمؤلفات والدوريات والبحوث ذات الصلة بموضع البحث الحالي، وقام الباحث باستخلاص الاستنتاجات النظرية وتلخيص أهم ما توصل له الباحثون في موضوع الدراسة الحالية ومتغيراتها، وذلك لدعم استنتاجات الجانب العملي في هذا البحث.

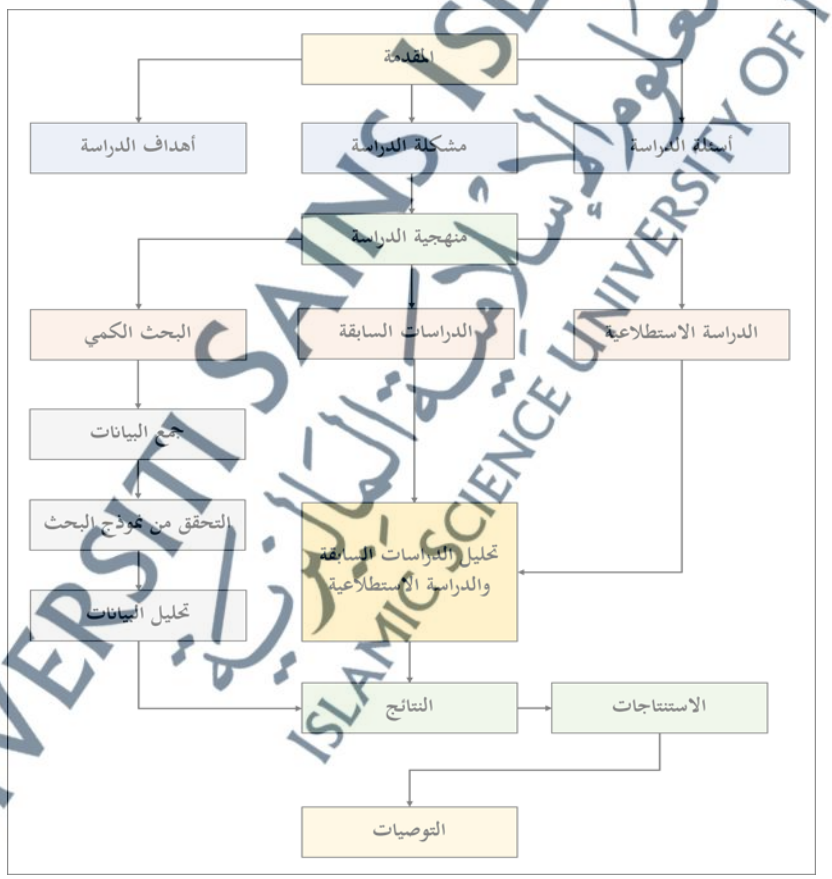

شكل رقم (12) التصميم العملي والنظري للدراسة [1]

(1) المصدر: الشكل من تصميم الباحث.

الفرع الثاني

أداة جمع البيانات وطرقها

نتناول في هذا الفرع بيان الأداة جمع البيانات من أفراد مجتمع عينة الدراسة التطبيقية وطرقها، وفق الآتي:

أولًا: أداة جمع البيانات

الطريقة الرئيسية المستخدمة في هذه الدراسة لجمع البيانات تشمل عملية مسح على مجتمع الدراسة في ثلاثة مراكز تحكيم في الإمارات، وتم اختيار عينة الدراسة لجمع البيانات الأولية من خلال الاعتماد على المجموعة المختارة وهو شكل من البحث الكمي الذي يطلب من عينة الدراسة معرفة تصوراتهم وآرائهم ومعتقداتهم، ومواقفهم.

إن طريقة جمع البيانات الرئيسية لهذه الدراسة هي الاستبانة، وهي طريقة مستخدمة لجمع البيانات من المبحوثين بطريقة منهجية، وللحصول على البيانات الأساسية التي تخدم أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلات الباحث، وقد تم تصميم الاستبانة خصيصًا لهذه الدراسة بالاعتماد على الدراسات السابقة، وتم توزيعها على مجموعة مختارة من مجتمع الدراسة التي تشمل الأفراد العاملين في ثلاثة مراكز للتحكيم وهي مركز أبوظبي للتوفيق والتحكيم التجاري، ومركز إمارة دبي للتحكيم الدولي، ومركز إمارة الشارقة للتحكيم التجاري الدولي، وتضمنت عينة الدراسة ثلاثة فئات وظيفية وهي: (1) إشرافية (2) تنفيذية (3) محكمين معتمدين.

وكذلك تعتبر الاستبانة طريقة شائعة لجمع البيانات للبحوث في مواضيع مماثلة، والميزة الرئيسية لاستخدام الاستبانة لغرض جمع البيانات هو أن الاستبيانات عادة ما تكون سريعة واقتصادية نسبيًا، وعادة ما تكون سهلة لتحليل البيانات المحصلة من المشاركين في المسح [1].

وقد تم تصميم الأسئلة في الاستبيان بدقة وحسب أسئلة البحث من أجل الحصول على الاتساق الداخلي الموثوقية المطلوبة في فقرات الاستبانة.

---

(1) Diriwächter Rainer, Jaan Valsiner. . 2006. Qualitative Developmental Research Methods in their Historical and Epistemological Contexts. Vol 7, No 1. Forum Qualitative Sozialforschung. Berline, Germany.

ثانيًا: طرق جمع البيانات

استخدم الباحث الاستبانة كوسيلة رئيسية للإحاطة بالبيانات الأولية المتعلقة بالدراسة من أجل إجراء التحليل الكمي، وتم ترتيب الأسئلة بحيث تتناسب وأهداف وأسئلة الدراسة، حيث قسمت الاستبانة إلى جزأين، الجزء الأول يحتوي البيانات الشخصية المتعلقة بالجنس، العمر، الجنسية، المستوى التعليمي، موقع العمل، نوع الوظيفة، وأخيرًا عدد سنوات الخبرة في العمل، ويطلق عليها المتغيرات الديمغرافية، وهي خصائص تتعلق بشخصية كل فرد من أفراد عينة الدراسة وكلها أمثلة نموذجية من التركيبة الديمغرافية التي يتم استخدامها في الدراسات الاستقصائية والتي يقوم فيها الباحث بعمل مسح على عينة محددة من الأفراد المشاركين في الإجابة على أسئلة البحث، ويمكن تلخيص سببين من الأسباب الرئيسية في جمع الأسئلة الديموغرافية في الاستبيان وهي:

1. المعلومات الديموغرافية تساعد الباحث في التحقق من إمكانية المشارك في البحث بالرد على الأسئلة البحثية بقدر تعلقه بمكان وموضوع البحث.
2. تساعد على وصف عينة الدراسة بصورة واسعة مما يساعد الباحث في تحليل النتائج بصورة أكثر دقة وفهم لطبيعة المتغيرات الشخصية للمشاركين بالبحث على إجاباتهم.

أما الجزء الثاني من الاستبانة فيتكون من 40 فقرة لقياس متغيرات الدراسة وقد شملت المحاور التالية:

1. أثر معاملات التجارة الإلكترونية على نظام التحكيم الإلكتروني.
2. أثر وسائل الاتصال والتقنيات الإلكترونية على تكوين اتفاق التحكيم الإلكتروني.
3. أثر وسائل الاتصال والتقنيات والإلكترونية الحديثة على إجراءات التحكيم الإلكتروني وقواعده وتحقيق الكفاءة والفعالية
4. أثر القوانين المحلية والقوانين والاتفاقيات الدولية على أحكام التحكيم الإلكتروني ودورها في تنفيذها.

وقد قام الباحث بتقييم صحة وصلاحية المعلومات المتعلقة بكل فرد والتأكد من ارتباط المؤهلات الشخصية والديمغرافية بكل فرد من أفراد العينة بموضوع البحث قبل تحليل البيانات وقياس الاستجابة لكل أسئلة الاستبانة من قبل مجموعات ذات معنى وصلة بموضوع الدراسة، وتقوم كل من التقييمات على الاعتبارات الديموغرافية.

كما أن المقياس الذي استخدمه الباحث في التحليل الكمي وقياس الردود على الأسئلة في استبانة الدراسة هو مقياس ليكرت (Likert Scale) الخماسي الذي يتكون من مجموعة 5 فئات مصممة للحصول على معلومات أولية من المبحوثين في عينة الدراسة، ويعتبر هذا المقياس شائع الاستخدام في معظم البحوث الكمية، ويمثل أسلوب لقياس متغيرات الدراسة في الاختبارات الإحصائية المعتمدة على الاستبيانات، وأستنبطه عالم النفس رينسيس ليكرت [1]، ومقياس ليكرت مهم لهذه الدراسة لأنه يعتبر مقياس ثنائي القطب، وهذا يعني قياس آراء المبحوثين إما استجابة إيجابية أو سلبية على الأسئلة التي وزعت على أفراد العينة.

ومقياس ليكرت يعتمد على ردود أفراد عينة الدراسة التي تدل على درجة الموافقة أو الاعتراض على صيغة ما، وتم اعتماد خمس فئات من مقياس ليكرت التي سيتم استخدامها للاستبيان من هذه الدراسة وهي وفق التسلسل التالي:

(1) غير موافق بشدة. (2) غير موافق. (3) محايد. (4) موافق. (5) موافق بشدة.

وقد شمل كل محور عدد من الفقرات التي تم قياسها واستخدامها في دراسات سابقة مشابهة للدراسة الحالية، وأن الفقرات التي تم إضافتها من محاور مشابهة تم قياسها في دراسات سابقة تناولت المحاور الرئيسية الأربعة في الدراسة، والغرض منها هو ما يلي:

1. زيادة موثوقية الدراسة الحالية من خلال استخدامات فقرات مجربة ومستخدمة في دراسات سابقة.
2. التحقق من صحة تلك المتغيرات ومدى موثوقيتها في الدراسة الحالية.
3. مطابقة تلك الفقرات مع النتائج التي تم التوصل لها خلال توزيع الاستبانة على المشاركين في عملية المسح على أفراد العينة في مراكز التحكيم ومن ثم استخلاص النتائج من خلال التحليلات الإحصائية، كما أن فقرات الدراسة قد تم تصميمها على أسس تهدف إلى توسيع مدى قياس محاور الدراسة، والتحقق من صحة وموثوقية العلاقات والارتباطات المتبادلة بين المتغيرات الأربعة، وإضافة أبعاد جديدة لك متغير يمكن تطبيقها في دراسات مستقبلية.

(1) Trochim, William M. 2006. "Likert Scaling". Research Methods Knowledge Base, 2nd Edition. Retrieved April 30, 2009.

الفرع الثالث

مجتمع عينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الموظفين في ثلاثة مراكز للتحكيم التجاري في دولة الإمارات كما هو مبين في الجدول رقم (6)، ويبلغ حجم مجتمع الدراسة 582 فردًا، ووفقًا إلى (200: 1995) Cooper and Emory فأن عملية أخذ العينات تفترض أن يتم اختيار جزء من العناصر في مجتمع الدراسة، ويمكن الحصول على استنتاجات دقيقة حول مجتمع الدراسة، ويتم تقسيم العينات إلى فئتين رئيسيتين: العينات الاحتمالية والعينات غير الاحتمالية، وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أخذ العينات من خلال الاحتمال البسيط العشوائي أو العشوائي أو المنهجي.

جدول رقم (6) يوضح توزيع الأفراد في مجتمع الدراسة [1]

م	طبيعة الوظيفة	مركز أبو ظبي للتوفيق والتحكيم التجاري	مركز دبي للتحكيم الدولي	مركز الشارقة للتحكيم التجاري الدولي	المجموع
1	إشرافي	25	23	10	58
2	تنفيذي	37	50	43	130
3	محكم معتمد	175	184	35	394
المجموع		237	257	88	582

وقد تم استخدام معادلة Yamane (1967) المستخدمة بشكل واسع في البحوث الإحصائية لحساب حجم العينة، فقد تمت باستخدام المعادلة أدناه:

$$\eta = \frac{N}{1 + N\,e^2}$$

حيث أن:

η = حجم عينة الدراسة

N= حجم أفراد عينة مجتمع الدراسة

e= مستوى الدلالة، وقد حددت في هذه الدراسة عند 0.05

(1) المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

ولتحديد عينة الدراسة؛ تم استخدام المعادلة أعلاه وعلى النحو الآتي:

$$\eta = \frac{582}{1 + 582 \text{ x } 0.05^2}$$

$$\eta = \frac{582}{1 + 582 \text{ x } 0.0025}$$

$$\eta = \frac{582}{1 + 1.455}$$

$$\eta = 237$$

وبعد حساب الحد الأدنى لعينة الدراسة والذي يبلغ 237 من مجموع مجتمع الدراسة الكلي البالغ 582 فرداً، تم الحصول على 242 استبانة صالحة للتحليلات الإحصائية.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

الفرع الرابع

منهجية إجراءات الدراسة التطبيقية

أولًا: معامل الثبات لأداة الدراسة

تأتي صفة الثبات في المرتبة الثانية بعد صدق أداة الدراسة، وهذه الصفة تُعد أساس تقييم مدى سلامة الاختبار وتوافقه للاستخدام بكل اعتمادية، ويقصد بالثبات مقدار الثقة في الاختبار ويظهر على الدوام النتائج نفسها، وتقييم الثبات يظهر ذات النتائج عند تكرار إجراءه، بدون اضطراب أو تباين من وقت لآخر، ويُعد التأكد من الثبات أيسر من التأكد من الصدق، وبمعنى آخر فأن معامل الثبات لأداة القياس يؤدي إلى ذات النتائج إذا كرر تطبيق الاستبانة على نفس أفراد عينة مجتمع الدراسة وبذات الظروف.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم حساب معامل الثبات لأداة الدراسة ألفا كرونباخ [1] باستخدام برنامج SPSS والذي يتم بواسطته حساب معامل التمييز لكل سؤال، حيث يتم استبعاد السؤال الذي معامل تمييزه ضعيف أو سالب، ويوفر هذا المعامل درجة عالية من الدقة في معرفة الاتساق الداخلي لأسئلة الاستبانة وقياس قوة الارتباط بين درجات أسئلة الاستبانة الكلية، ويعد هذا المعامل مهم وأساسي، وذلك من أجل التأكد من ارتباط فقرات الاستبانة بالمتغيرات المطلوب قياسها [2].

ومعامل كرونباخ ألفا يعتبر وحدة قياس جيدة لقياس الموثوقية والصدق في الإجابات في الدراسات المتعلقة بعلم الاجتماع، وتعد القيمة التي تساوي 0.70 أو أكبر جيدة، وكلما كان معامل كرونباخ ألفا أكبر وأقرب إلى العدد 1 فأن أداة الدراسة تعتبر أكثر موثوقية وذات درجة صدق عالية وأكثر تعلقًا بمتغيرات الدراسة [3].

---

(1) ألفا كرونباخ: تعتبر ألفا واحدة من أهم طرق اختبار الاعتمادية ضمن برنامج spss، وتتراوح قيمتها ما بين (−1 إلى +1) ، ولقيمة كرونباخ ألفا عدة صيغ منها: $\alpha = \frac{n}{n-1}\left(1-\frac{\Sigma Vi}{Vtest}\right)$ حيث n تمثل عدد الأسئلة أو المتغيرات، Vi تمثل التباين الخاص بالمتغير (i)، Vtest تمثل التباين لكافة القيم الداخلة في التحليل

(2) Cronbach, L. J. (1951) Coefficient alpha and the internal structure of tests,Psychometrika, 16, pp. 297–334..

(3) Morrow J, Jackson A. How significant is your reliability? Res Q Exerc Sport 1993; 64: (3):352–355

ثانيًا: صدق وتحكيم أداة الدراسة

قدم الباحث الاستبانة للتحكيم من قبل أساتذة مختصين في مجال التحكيم الإلكتروني، وتم اختيارهم بالطريقة القصدية وذلك للتحقق من سلامة بنودها والتأكد من كفاءة وفعالية صلاحيتها في قياس ما أعدت من أجله، والوقوف على مدى توافقها مع أهداف الدراسة الموضوعة.

وفي هذا الإطار أرسل الباحث عدة رسائل إلى المحكمين مرفق بها نموذج الاستبانة، تضمنت عناصر مشكلة الدراسة وأهدافها والتساؤلات التي تطرحها، طالبًا موافاته بمرئياتهم وملاحظاتهم واقتراحاتهم بشأن بنود الاستبانة، وذلك للوقوف على درجة الترابط بين كل بند من البنود بالمحور المتصل به، وكذلك للتأكد من السلامة اللغوية لصياغة الفقرات، ومدى صلاحها لتحقيق الهدف الذي صيغت من أجله، وبيان مقترحاتهم وفرص تحسينها.

وبعد استرجاع واستلام نموذج الاستبانة من المحكمين؛ وبعد إجراء اللازم؛ قام الباحث بإجراء التعديلات المطلوبة في بعض بنود الاستبانة على ضوء مقترحات ملاحظات المحكمين.

ثالثًا: التحليلات الإحصائية

تم الاستعانة ببرنامج SPSS الإصدار 20 وهو برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية من أجل القيام بعمليات التحليل الإحصائي من البيانات الأولية التي سيتم جمعها من المشاركين في المسح الذي سيقوم به الباحث، أن مجموعة SPSS الإحصائية هي مجموعة من البرامج المستخدمة في التحليل الإحصائي وتعتبر هذه الحزمة الأكثر استخدامًا في البحوث التي تستخدم المنهج الكمي، ويستخدم اليوم بصورة شائعة من قبل الباحثين في مجال علوم الاجتماع والتسويق والمال والحكومة والتربية وإدارة المعلومات وتوثيق المعلومات والمتغيرات السلوكية، وقام الباحث باستخدام التحليلات الإحصائية الأساسية التالية:

1. المتوسط أو الوسيط الحسابي [1]: Mean
2. الترددات الوصفية: Frequencies
3. معامل الارتباط: Correlation coefficie

(1) المتوسط أو الوسط الحسابي لمجموعة من القيم هو القيمة التي لو أعطيت لكل مفردة من مفردات المجموعة لكان مجموع القيم الجديدة مساويا لمجموع القيم الأصلية، ويرمز له بالرمز في حالة أن البيانات خاصة بالعينة. وستخدم الوسط الحسابي في حالة البيانات الرقمية فقط.

المطلب الثاني

عرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية

في المطلب السابق تم مناقشة طريقة البحث والخطوط العامة لتحليل البيانات والطرق الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات الأولية التي تم جمعها في المسح من خلال توزيع الاستبانة على المشاركين في البحث.

وحيث أن هذه الدراسة تركز بشكل رئيسي على النظام القانوني للتحكيم الإلكتروني، لذلك ومن خلال هذا المطلب تم الإجابة على أهداف البحث الرئيسية المتمثلة في أثر معاملات التجارة الإلكترونية على نظام التحكيم الإلكتروني، والتحقق من أثر وسائل الاتصال والتقنيات الإلكترونية على تكوين اتفاق التحكيم الإلكتروني، وبيان وتقييم أثر وسائل الاتصال والتقنيات والإلكترونية الحديثة على إجراءات التحكيم الإلكتروني وقواعده وتحقيق الكفاءة والفعالية، وأخيرًا أثر القوانين المحلية والقوانين والاتفاقيات الدولية على أحكام التحكيم الإلكتروني ودورها في تنفيذها.

وفي هذا الإطار قام الباحث بجمع البيانات من عينة مختارة بعد توزيع استبانة على مجموعة من العاملين في ثلاثة مراكز تحكيم في الإمارات لدراسة بعض مفرداها، وحصر وتجميع المعلومات اللازمة، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS الإحصائي، واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة، بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة، وفي هذا المطلب تم قياس العلاقات بين المتغيرات الأربعة كما هو مبين في الشكل رقم (13) التالية:

1. أثر نظام التحكيم الإلكتروني كوسيلة بديلة لحل خصومات معاملات التجارة الإلكترونية.
2. أثر وسائل الاتصال والتقنيات الإلكترونية على تكوين اتفاق التحكيم الإلكتروني.
3. دور إجراءات التحكيم الإلكتروني والقواعد الإجرائية والموضوعية المنظمة له في اتساع نطاقه.
4. أثر القوانين المحلية والقوانين والاتفاقيات الدولية على أحكام التحكيم الإلكتروني ودورها في تنفيذها.

وبعد حساب الحد الأدنى لعينة الدراسة والذي يبلغ 237 من مجموع مجتمع الدراسة الكلي البالغ 582 فرداً، تم الحصول على 242 استبانة صالحة للتحليلات الإحصائية، وقد شملت عينة الدراسة عدة فئات في ثلاثة مراكز للتحكيم الإمارات العربية المتحدة كما مبين في الجدول رقم (3).

شكل رقم (13) نموذج الدراسة التطبيقية النظري للمتغيرات الأربعة [1]

يوضح النموذج أعلاه ارتباط المتغيرات على نظام التحكيم الإلكتروني، ويطرح الأسئلة الآتية:

1. ما هي علاقة الارتباط بين نظام التحكيم الإلكتروني ومعاملات التجارة الإلكترونية؟
2. ماهي علاقة الارتباط بين نظام التحكيم الإلكتروني ووسائل الاتصال والتقنيات الإلكترونية الحديثة؟
3. ما هي علاقة الارتباط بين نظام التحكيم الإلكتروني والقوانين الوطنية؟
4. ما هي علاقة الارتباط بين نظام التحكيم الإلكتروني والقوانين والاتفاقيات الدولية؟

(1) المصدر: الشكل من تصميم الباحث.

الفرع الأول

نتائج قياس ثبات استبانة الدراسة التطبيقية

يستخدم معامل الثبات للتأكد من اتساق فقرات الاستبانة وتلازم صفة الثبات في أسئلة الدراسة كأساس للحكم على مدى سلامتها وصلاحيتها للتحليلات الإحصائية، وهي شرط أساسي يجب أن يتوفر في أداة القياس لهذه الدراسة.

والثبات كما تم تعريفه سابقًا يعني مقدار الموثوقية والاتساق بين الفقرات في فقرات الاستبانة ليعطي دومًا النتائج نفسها، وأن الهدف من قياس ثبات الاستبانة الحالية التحقق من الاتساق، ويقصد به الاختبار الثابت الذي تتسق نتائجه في فترات التطبيق المختلفة، لذلك تم قياس الثبات لاستبانة الدراسة بطريقة الاتساق الداخلي بدلالة الفقرة بحيث يتم قياس الدرجة التي يتسق فيها الأداء للفقرة مع الأداء على كل الاستبانة، وقد تم استخدام الثبات بطريقة كرونباخ ألفا لقياس الاتساق الداخلي للاستبانة، بعد جمع البيانات وتفريغها في برنامج التحليل الإحصائي SPSS تم قياس معامل الثبات كرونباخ ألفا لكل متغير وكذلك ثبات واتساق الاستبانة لجميع الفقرات كما مبين في الجدول أدناه:

جدول رقم (7) يوضح معامل الثبات كرونباخ ألفاء لمتغيرات الدراسة [1]

ت	اسم المتغير	عدد الفقرات	معامل الثبات (كرونباخ)	درجة الثبات
1	أثر نظام التحكيم الإلكتروني كوسيلة بديلة لحل خصومات معاملات التجارة الإلكترونية	10	0.872	جيد جدًا
2	أثر وسائل الاتصال والتقنيات الإلكترونية على تكوين اتفاق التحكيم الإلكتروني	10	0.922	ممتاز
3	دور إجراءات التحكيم الإلكتروني والقواعد الإجرائية والموضوعية المنظمة له في اتساع نطاقه	10	0.840	جيد جدًا
4	أثر القوانين المحلية والقوانين الاتفاقيات الدولية على أحكام التحكيم الإلكتروني ودورها في تنفيذها.	10	0.764	جيد

ويبين الجدول رقم (7) خلاص معامل الثبات لكل متغير ولجميع فقرات الاستبانة، ويتضح من خلال قراءة النتائج أن معامل الثبات لجميع المتغيرات مقبولة وضمن الحدود الإحصائية المسموح بها.

كذلك فأن معامل ثبات واتساق الاستبانة الكلية ولجميع الفقرات يساوي **%94.90** وهي درجة ثبات ممتازة ومرتفعة وتمثل مستوى قياسي للاختبارات المعيارية، لذلك فأن الدراسة سوف تعتمد البيانات الحالية في إجراء باقي التحليلات الإحصائية والاعتماد على نتائجها.

(1) المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

الفرع الثاني

تحليل نتائج متغيرات البيانات الديمغرافية للدراسة

يتضمن التحليل الديموغرافي الأشياء التي تسمح لنا بقياس أبعاد وديناميكيات السكان، وتم تطوير هذه الطرق في المقام الأول لدراسة السكان البشر، ولكن تم توسيعها لتشمل مجموعة متنوعة من العلوم الإنسانية والاجتماعية، غالبًا ما تُعتبر تقديرات التحليل الديموغرافي معيارًا موثوقًا للحكم على دقة معلومات التعداد التي يتم جمعها في أي وقت.

أولًا: متغير الجنس

من خلال قراءة البيانات في الجدول رقم (8) يتضح أن نسبة الذكور في مراكز التحكيم هي أعلى من نسبة الإناث وتساوي 74.80% بينما نسبة الإناث تساوي 25.20%. ويوضح الرسم البياني رقم (1) عدد الفروقات في الجنس بين العاملين.

جدول رقم (8) الفروقات في متغير الجنس في عينة الدارسة

الجنس	التكرار	النسبة المئوية	النسبة الصالحة	النسبة التراكمية
ذكر	181	74.8	74.8	74.8
أنثى	61	25.2	25.2	100
العدد الإجمالي	242	100	100	

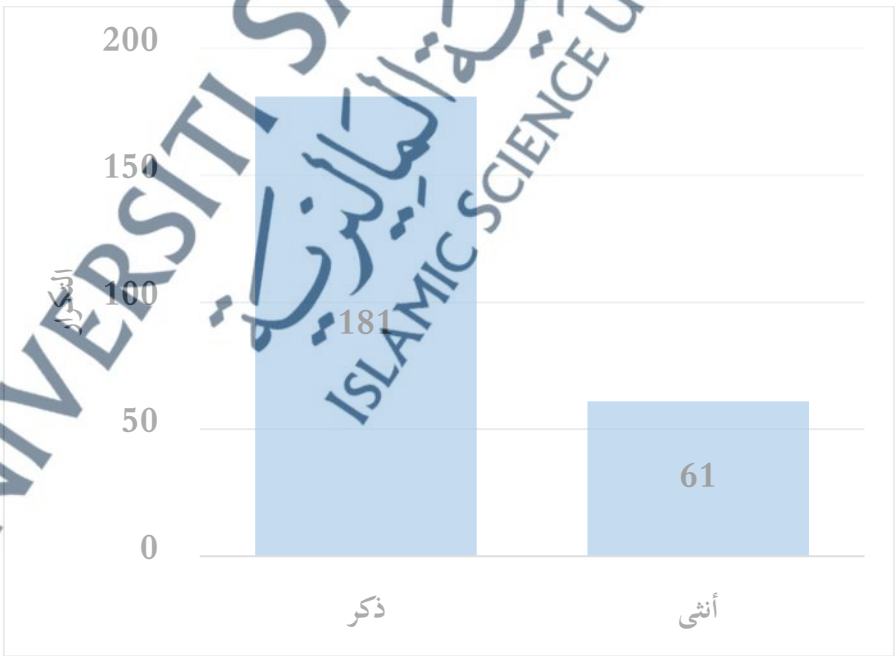

الرسم البياني رقم (1) عدد الذكور إلى الإناث في عينة الدراسة

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

ثانيًا: متغير العمر

من خلال قراءة البيانات في الجدول رقم (9) يتضح اختلاف نسب العمر في مراكز التحكيم، حيث شكلت الفئة العمرية التي تتراوح بين 36-45 سنة الأعلى (38%) بينما نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 25-35 سنة كانت الأدنى وتساوي 14.90% ويوضح الرسم البياني رقم (2) عدد الفروقات في الأعمار بين أفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (9) الفروقات في متغير العمر في عينة الدارسة

العمر	التكرار	النسبة المئوية	النسبة الصالحة	النسبة التراكمية
35-25	36	14.9	14.9	14.9
45-36	92	38	38	52.9
55-46	48	19.8	19.8	72.7
أكثر من 55	66	27.3	27.3	100
العدد الإجمالي	242	100	100	

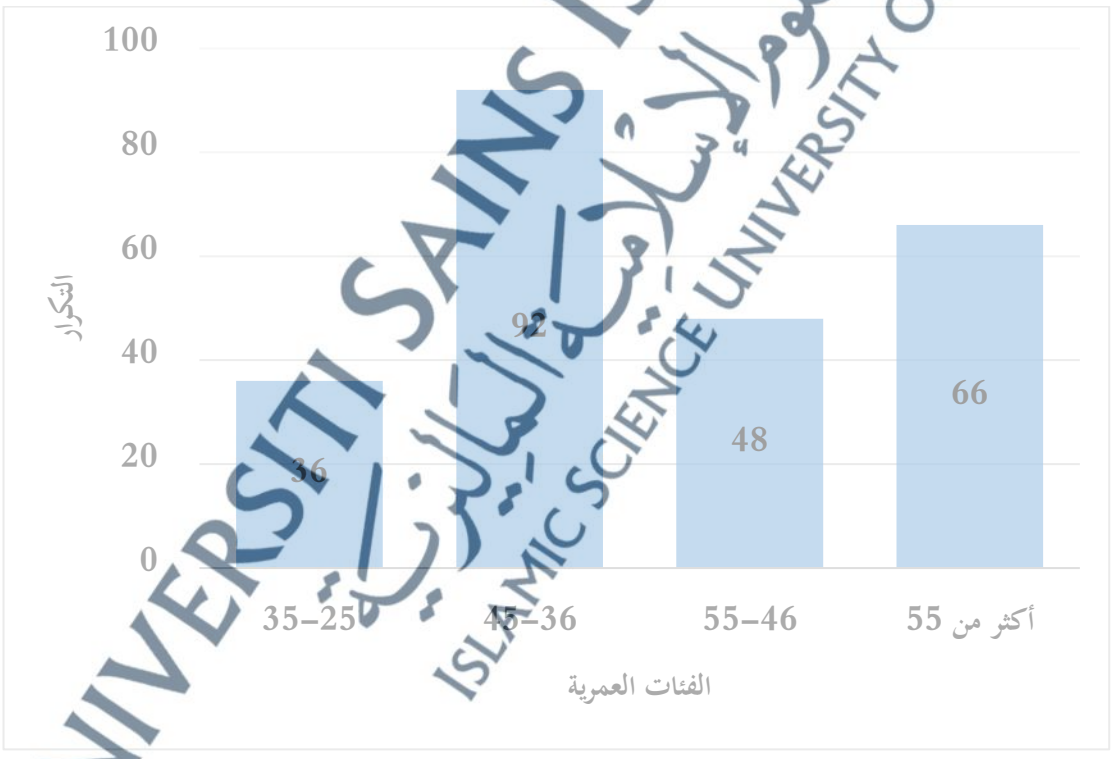

الرسم البياني رقم (2) عدد الفئات العمرية في عينة الدراسة

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

ثالثًا: متغير الجنسية

من خلال قراءة البيانات في الجدول رقم (10) يتضح اختلاف الجنسيات للأفراد العاملين في مراكز التحكيم، حيث شكلت نسبة العاملين من دولة الإمارات الغالبية العظمى وتساوي 84.30% من مجمل العاملين والأردنيين 11.20%، بينما شكلت فئة العاملين من الدول الأخرى أقل نسبة وتساوي 4.50% ويوضح الرسم البياني رقم (3) عدد الفروقات في الجنسيات بين أفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (10) الفروقات في متغير الجنسية في عينة الدارسة

الجنسية	التكرار	النسبة المئوية	النسبة الصالحة	النسبة التراكمية
الأمارات	204	84.3	84.3	84.3
الأردن	27	11.2	11.2	95.5
أخرى	11	4.5	4.5	100
العدد الإجمالي	242	100	100	

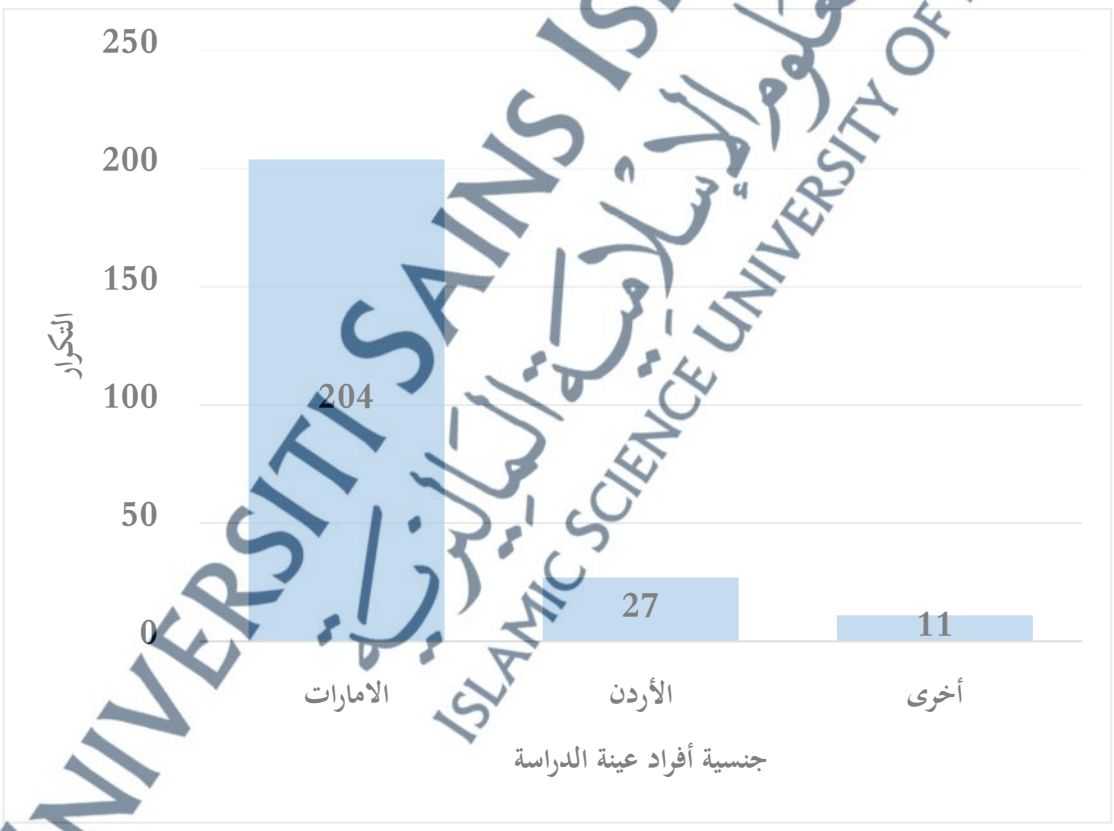

الرسم البياني رقم (3) عدد جنسية أفراد عينة الدراسة

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

رابعًا: متغير المستوى التعليمي

من خلال قراءة البيانات في الجدول رقم (11) يتضح اختلاف المستوى التعليمي في مراكز التحكيم حيث شكلت نسبة العاملين الذين لديهم درجة الماجستير الغالبية بنسبة 50.80% وأقل نسبة كانت لحملة درجة البكالوريوس، مما يوضح ارتفاع المستوى التعليمي في مراكز التحكيم، ويوضح الرسم البياني رقم (4) نسبة الفروقات في المستوى التعليمي بين أفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (11) الفروقات في المستوى التعليمي بين أفراد عينة الدراسة

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية	النسبة الصالحة	النسبة التراكمية
بكالوريوس	16	6.6	6.6	6.6
ماجستير	123	50.8	50.8	57.4
دكتوراة	103	42.6	42.6	100
العدد الإجمالي	242	100	100	

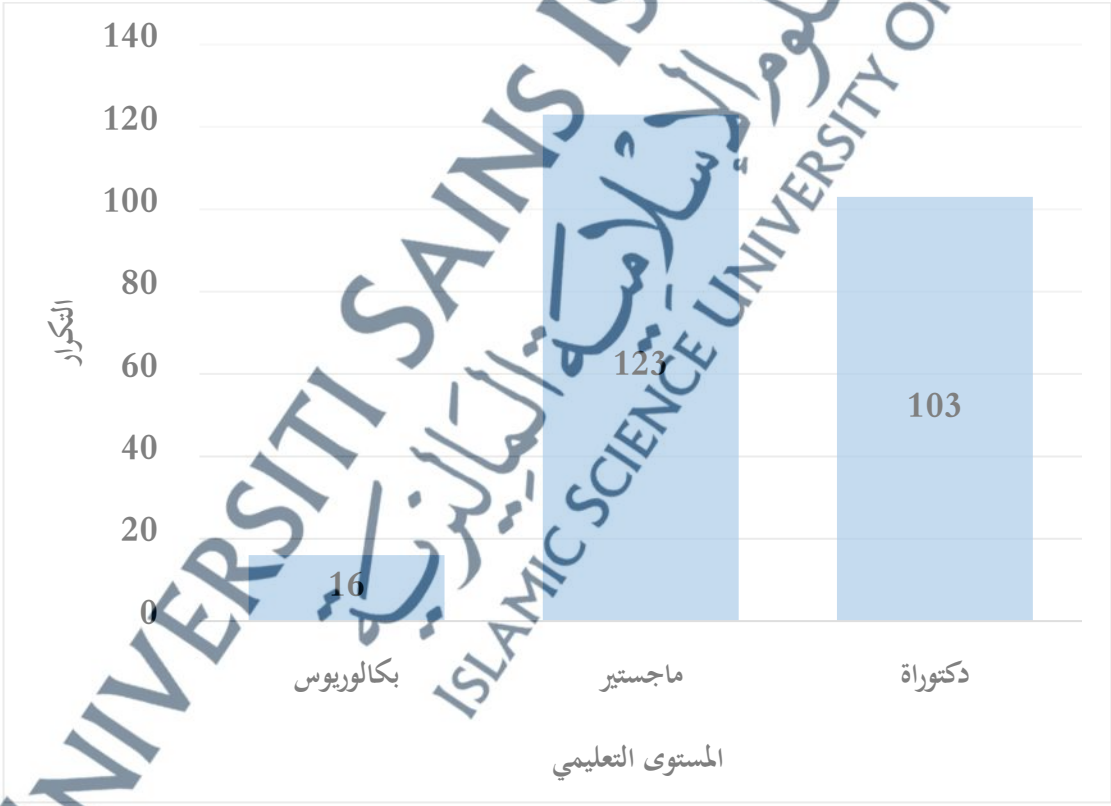

الرسم البياني رقم (4) الفروقات في المستوى التعليمي بين أفراد عينة الدراسة

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

خامسًا: متغير موقع العمل أو العضوية

يوضح الجدول رقم (12) توزيع أفراد العينة من حيث موقع العمل في مراكز التحكيم الثلاثة في الإمارات، حيث شكلت نسبة العاملين في مركز أبو ظبي للتوفيق والتحكيم التجاري النسبة الأكبر 51.70 من مجمل العاملين بمراكز التحكيم المشمولين بالعينة، بينما شكلت فئة العاملين في مركز الشارقة للتحكيم التجاري الدولي أقل نسبة وتبلغ 10.70% ويوضح الرسم البياني رقم (5) نسبة الفروقات في موقع العمل.

جدول رقم (12) الفروقات في موقع العمل أو العضوية بين أفراد عينة الدراسة

موقع العمل	التكرار	النسبة المئوية	النسبة الصالحة	النسبة التراكمية
مركز أبوظبي للتوفيق والتحكيم التجاري	125	51.7	51.7	51.7
مركز دبي للتحكيم التجاري الدولي	91	37.6	37.6	89.3
مركز الشارقة للتحكيم التجاري الدولي	26	10.7	10.7	100
العدد الإجمالي	242	100	100	

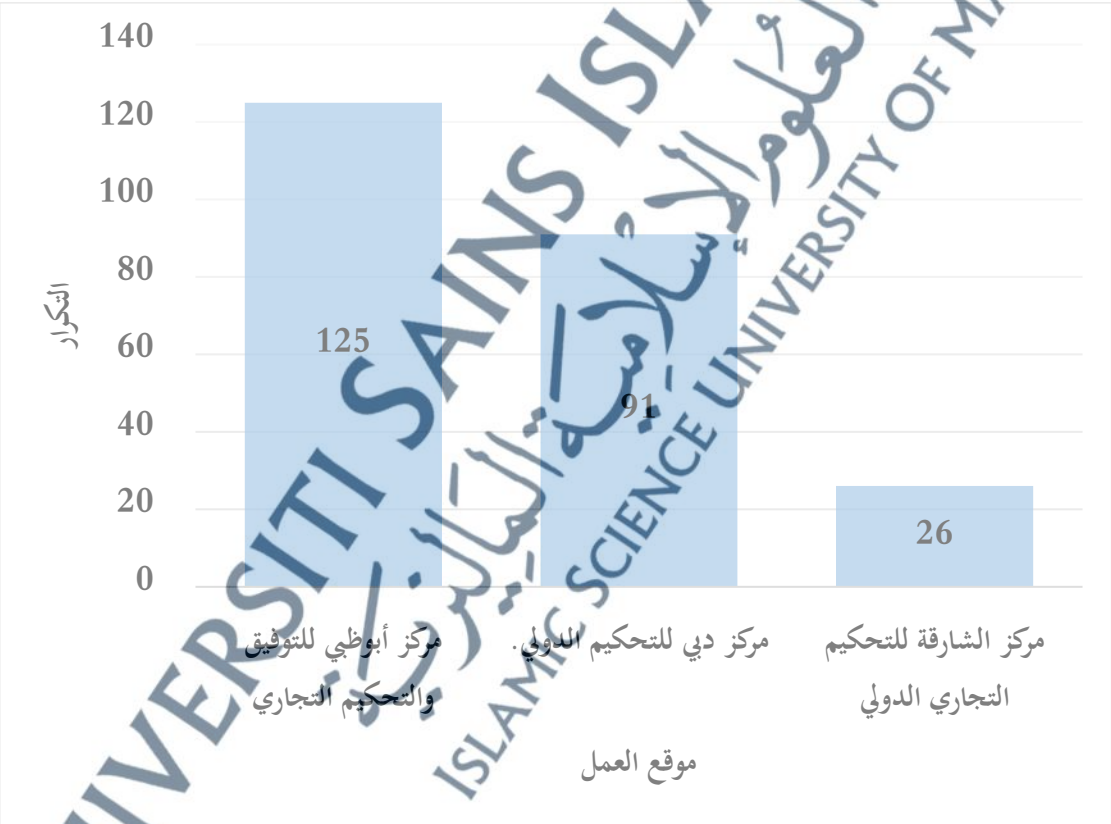

الرسم البياني رقم (5) الفروقات في موقع العمل بين أفراد عينة الدراسة

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

سادسًا: متغير المنصب الوظيفي

يوضح الجدول رقم (13) المنصب الوظيفي لأفراد عينة الدراسة في مراكز التحكيم الثلاثة، ويتضح من خلال النتائج أن التنفيذيين تشكل النسبة العظمى وتبلغ 46.30%، تلاها نسبة الأعضاء المحكمين المعتمدين والتي تبلغ 40.90% وهي مقاربة للتنفيذين، بينما نسبة الإشرافيين هي النسبة الأقل وتبلغ 12.80%، ويوضح الرسم البياني رقم (6) الفروقات في هذه المناصب بين العاملين في مراكز التحكيم.

الجدول رقم (13) الفروقات في المنصب الوظيفي بين أفراد عينة الدراسة

موقع العمل	التكرار	النسبة المئوية	النسبة الصالحة	النسبة التراكمية
إشرافي	31	12.8	12.8	12.8
تنفيذي	112	46.3	46.3	59.1
عضو محكم	99	40.9	40.9	100
العدد الإجمالي	242	100	100	

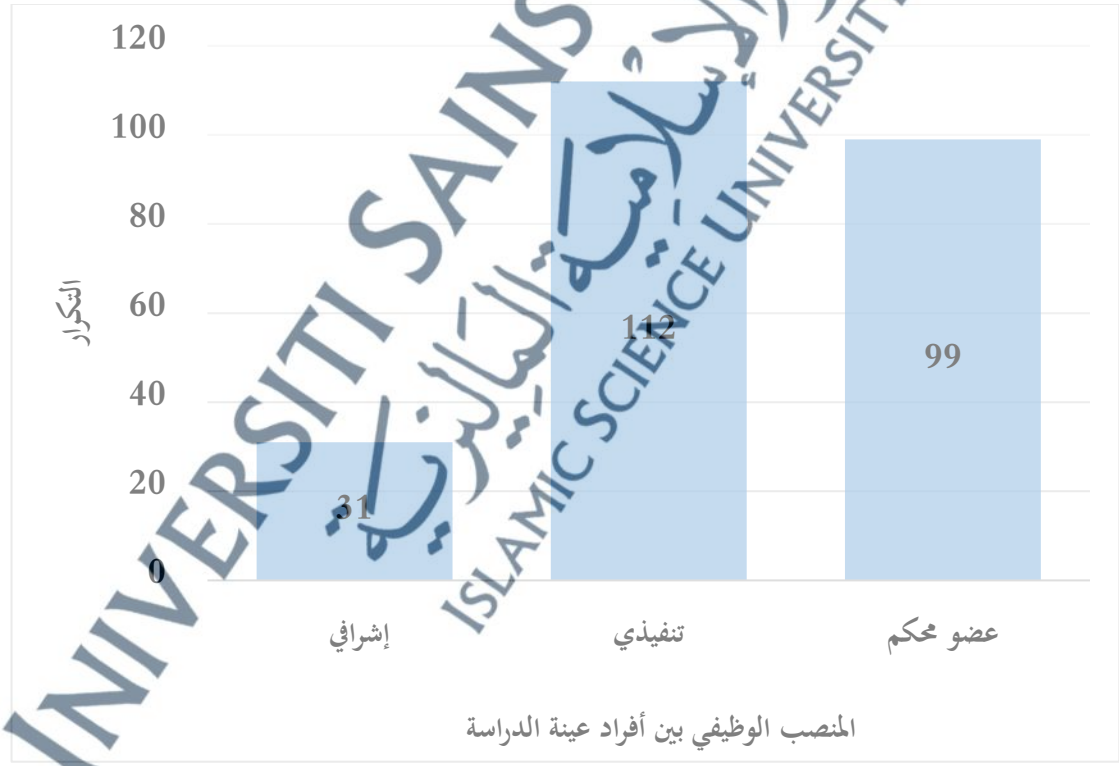

الرسم البياني رقم (6) الفروقات في المنصب الوظيفي بين أفراد عينة الدراسة

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

سابعًا: متغير الخبرة في العمل

يوضح الجدول رقم (14) مدة الخبرة بالعمل للموظفين في مراكز التحكيم، ويتضح من خلال النتائج أن الموظفين الذين تتراوح خبرتهم بالعمل بين 11–15 سنوات (خبرة فوق المتوسط) تشكل النسبة العظمى وتبلغ 27.30%، أما أقل نسبة فهما الأكثر خبرة في العمل 15 سنة فما فوق ونسبتهم 19.80%، ويوضح الرسم البياني رقم (7) الفروقات في مستوى الخبرة في العمل.

الجدول رقم (14) الفروقات في مستوى الخبرة في العمل أفراد عينة الدراسة

الخبرة في العمل	التكرار	النسبة المئوية	النسبة الصالحة	النسبة التراكمية
1–5 سنوات	65	26.9	26.9	26.9
6–10 سنوات	63	26	26	52.9
11–15 سنة	66	27.3	27.3	80.2
أكثر من 15 سنة	48	19.8	19.8	100
العدد الإجمالي	242	100	100	

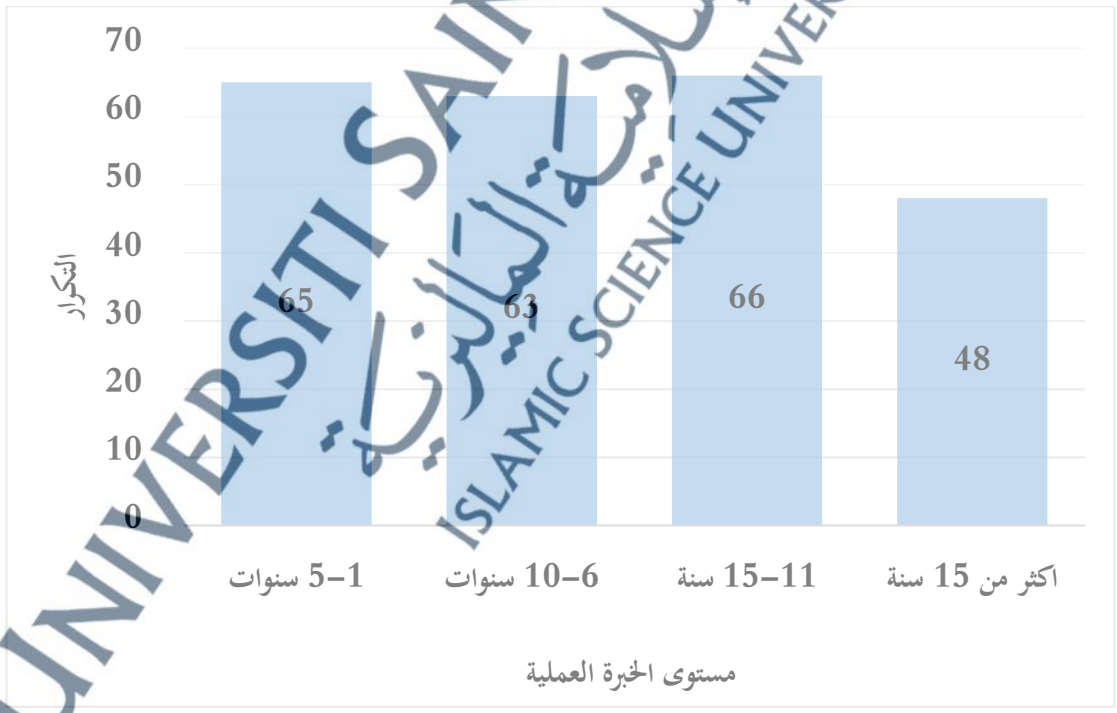

الرسم البياني رقم (7) الفروقات في مستوى الخبرة في العمل بين أفراد عينة الدراسة

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

الفرع الثالث

تحليل نتائج متغيرات البيانات الموضوعية للدراسة

يناقش هذا الفرع متغيرات الدراسة من خلال تحليل البيانات الأولية التي تم جمعها من المشاركين، حيث بلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليلات الإحصائية 242 استبانة، وتم إجراء التحليلات الوصفية الأساسية والتي تشمل الوسيط الحسابي لمعرفة درجة الموافقة أو عدم الموافقة على أسئلة الاستبانة من خلال ردود المشاركين في مراكز التحكيم الثلاثة في الإمارات.

ويسعى الباحث من وراء معرفة النزعة المركزية والتشتت لكل فقرة إلى استنباط حالة مميزة ما أو أكثر من حالة من أجل التعرف على درجة التمركز لمتغيرات كل عامل حول نقطة أو درجة معينة وهي درجة الموافقة من أجل تحديد الميل بالتمركز أو بالنزعة المركزية نحو القيمة الأكثر موافقة بين أفراد عينة الدراسة.

وتسمى القيم التي تتمركز حولها القيم الأخرى مقاييس النزعة المركزية، ولهذه المقاييس أهمية كبيرة في علم الإحصاء فهي تعطينا فكرة عامة عن قيم الظاهرة المدروسة، وبالتالي مقارنة مجموعتين أو أكثر. ولهذا الغرض تم قياس الوسيط الحسابي أو المتوسط (المعدل) من أجل الوصول إلى استنتاجات خاصة تتعلق أثر نظام التحكيم الإلكتروني كوسيلة بديلة لحل خصومات معاملات التجارة الإلكترونية، وأثر وسائل الاتصال والتقنيات الإلكترونية على تكوين اتفاق التحكيم الإلكتروني، دور إجراءات التحكيم الإلكتروني والقواعد الإجرائية والموضوعية المنظمة له في اتساع نطاقه، أثر القوانين المحلية والقوانين الاتفاقيات الدولية على أحكام التحكيم الإلكتروني ودورها في تنفيذها.

المحور الأول: أثر نظام التحكيم الإلكتروني كوسيلة بديلة لحل خصومات معاملات التجارة الإلكترونية

قدم الباحث مجموعة من الأسئلة تتعلق أثر معاملات التجارة الإلكترونية على نظام التحكيم الإلكتروني، كما مبين في الجدول رقم (15)، ومن خلال هذا الجدول يتضح درجة الموافقة أو عدم الموافقة على أسئلة الباحث المتعلقة بأثر نظام لتحكيم الإلكتروني على معاملات التجارة الإلكترونية، وتم مقارنة الإجابات اعتمادًا على قيمة الوسيط الحسابي حيث اعتبرت القيمة الأعلى من 3 موافقة على العبارة المذكورة لكل فقرة، والقيمة الأقل من 3 عدم موافقة كما مبين أدناه.

جدول رقم (15) يوضح قيم الوسيط الحسابي أثر معاملات التجارة الإلكترونية

على نظام التحكيم الإلكتروني

ت	الفقرات	الوسيط الحسابي
1	استدعى ظهور التجارة الإلكترونية ضرورة استحداث آلية لتسوية المنازعات الناشئة عنها تمثلت في التحكيم الإلكتروني.	3.49
2	أصبح التحكيم الإلكتروني يفرض نفسه على تسوية منازعات التجارة الإلكترونية.	3.60
3	يفضل أطراف التجارة الإلكترونية التحكيم الإلكتروني كونه يتفق مع طبيعتها.	3.52
4	جوهر التحكيم الإلكتروني اعتماده على وسائل الاتصالات الدولية والتقنيات الإلكترونية الحديثة	3.62
5	يعد التحكيم الإلكتروني من الوسائل الفعالة لفض منازعات التجارة الإلكترونية.	3.65
6	يحقق التحكيم الإلكتروني المبادئ الأساسية للتقاضي (مبدأ العدالة).	3.07
7	التحكيم الإلكتروني يختصر الوقت، ويقلل التكلفة المالية.	3.34
8	يتمتع التحكيم الإلكتروني بالبساطة والوضوح سهل حل خصومات المعاملات الإلكترونية	3.36
9	يتميز التحكيم الإلكتروني بسهولة إجراءاته، وعدم تقيده بشكليات جامدة.	3.14
10	يحقق التحكيم الإلكتروني السرية المطلوبة السرية ويحافظ على خصوصية طرفي النزاع.	3.36
	المعدل التراكمي	3.42

وتبين إجابات المشاركين في البحث في المراكز الثلاثة للتحكيم أنهم موافقون على معظم الفقرات التي تتعلق بأثر معاملات التجارة الإلكترونية على نظام التحكيم الإلكتروني.

حيث أكد الأفراد العاملون في المراكز المذكورة أن ظهور التجارة الإلكترونية كان ضرورة لاستحداث آلية لتسوية المنازعات الناشئة عنها تمثلت في التحكيم الإلكتروني، حيث أصبح التحكيم الإلكتروني يفرض نفسه بقوة على تسوية منازعات التجارة الإلكترونية، ويعود الفضل في ذلك إلى كون أطراف التجارة الإلكترونية التحكيم الإلكتروني يتفقون مع طبيعتها.

وقد وافق غالبية المشاركون أن التحكيم الإلكتروني جوهره اعتماده على وسائل الاتصالات الدولية والتقنيات الإلكترونية الحديثة، ويعد من الوسائل الفعالة لفض منازعات التجارة الإلكترونية، لكن الأعضاء التنفيذيون والمشرفون والمحكمون الدوليون لديهم عدم يقين بأن التحكيم الإلكتروني يحقق العدالة المطلقة على الرغم من موافقتهم أنه يختصر الوقت، ويقلل التكلفة المالية كميزة أساسية في التحكيم يمتاز بها عن الطرق التقليدية للتحكيم، كذلك أكد المشاركون بالبحث أن التحكيم الإلكتروني يتمتع بالبساطة والوضوح

وسهولة إجراءاته، وعدم تقيده بشكليات جامدة. ومن أهم الميزات التي وافق عليها التنفيذيون والمشرفون والمحكمون الدوليون أن التحكيم الإلكتروني يحقق السرية المطلوبة ويحافظ على خصوصية طرفي النزاع وهذا ما جعل دولة الإمارات تتبنى هذا النوع من التحكيم بصورة أكبر من قبل.

المحور الثاني: أثر وسائل الاتصال والتقنيات الإلكترونية على تكوين اتفاق التحكيم الإلكتروني

قدم الباحث مجموعة من الأسئلة بأثر وسائل الاتصال والتقنيات الإلكترونية على تكوين اتفاق التحكيم الإلكتروني، كما هو مبين في الجدول رقم (16) ومن خلال هذا الجدول يتضح درجة الموافقة أو عدم الموافقة على أسئلة الباحث المتعلقة بأثر وسائل الاتصال والتقنيات الإلكترونية على تكوين اتفاق التحكيم الإلكتروني، وتم مقارنة الإجابات اعتمادًا على قيمة الوسيط الحسابي، حيث اعتبرت القيمة الأعلى من 3 موافقة على العبارة المذكورة لكل فقرة والقيمة الأقل من 3 عدم موافقة كما مبين أدناه.

جدول رقم (16) يوضح قيم الوسيط الحسابي

لتكوين اتفاق التحكيم الإلكتروني والتوقيع عليه

ت	الفقرات	الوسيط الحسابي
1	طبيعة اتفاق التحكيم الإلكتروني تسهل على الأطراف إحالة النزاع إلى التحكيم.	3.60
2	يمكن لطرفي النزاع إبرام مشارطة التحكيم الإلكتروني بعد إبرام شرط التحكيم الإلكتروني.	3.57
3	مشارطة التحكيم الإلكتروني تعد أفضل من شرط التحكيم الإلكتروني.	3.58
4	اتفاق التحكيم الإلكتروني هو عقد رضائي ذو طبيعة إلكترونية، ويجب أن تتوافر فيه جميع الشروط الواجب توافرها في العقود الرضائية.	3.52
5	التعبير عن الإيجاب والقبول لإبرام اتفاق التحكيم الإلكتروني من خلال وسائل الاتصال والتقنيات الحديثة لا يثير ثمة مشكلة طالما يتسم بالشفافية والوضوح.	3.72
6	يتم التعبير عن إرادة المتعاقدين في اتفاق التحكيم الإلكتروني باعتباره عقدًا إلكترونيًا.	3.43
7	قانون سلطان الإرادة هي القاعدة الأساسية في عقد اتفاق التحكيم الإلكتروني.	3.66
8	القواعد التي وضعها المشرع الإماراتي يمكن بموجبها تحديد زمان ومكان إبرام عقد اتفاق التحكيم الإلكتروني.	3.58
9	التشريع الإماراتي قد منحا لطرفي الخصومة الحرية الكاملة في تعيين زمان والمكان إبرام اتفاق التحكيم الإلكتروني.	3.58
10	المشرع الإماراتي قد ساير تطور وسائل الاتصال والتقنيات الإلكترونية الحديثة، واعترفا صراحة بالكتابة والتوقيع الإلكتروني.	3.54
	المعدل التراكمي	**3.58**

ومن خلال استعراض إجابات الأعضاء التنفيذيون والمشرفون والمحكمون المعتمدون في المراكز الثلاثة للتحكيم يتضح درجة موافقة كاملة على جميع الأسئلة التي تتعلق أثر وسائل الاتصال والتقنيات الإلكترونية على تكوين اتفاق التحكيم الإلكتروني.

كما وجد الباحث أن طبيعة اتفاق التحكيم الإلكتروني تسهل على الأطراف إحالة النزاع إلى التحكيم، ويمكنهم إبرام مشارطة التحكيم الإلكتروني بعد إبرام شرط التحكيم الإلكتروني، كما أن مشارطة التحكيم الإلكتروني تعد أفضل من شرط التحكيم الإلكتروني.

وأكد المشاركون أن اتفاق التحكيم الإلكتروني هو عقد رضائي ذو طبيعة إلكترونية، ويجب أن تتوافر فيه جميع الشروط الواجب توافرها في العقود الرضائية.

كما بين المشاركون بدرجة عالية من الموافقة أن التعبير عن الإيجاب والقبول لإبرام اتفاق التحكيم الإلكتروني من خلال وسائل الاتصال والتقنيات الحديثة لا يثير مشكلة طالما يتسم بالشفافية والوضوح، كما يمكن التعبير عن إرادة المتعاقدين في اتفاق التحكيم الإلكتروني باعتباره عقدًا إلكترونيًا.

وقد أظهرت النتائج أن قانون سلطان الإرادة هي القاعدة الأساسية في عقد اتفاق التحكيم الإلكتروني وهي من القواعد التي وضعها المشرع الإماراتي يمكن بموجبها تحديد زمان ومكان إبرام عقد اتفاق التحكيم الإلكتروني.

ويرى المشاركون بالبحث أن التشريع الإماراتي قد منح لطرفي الخصومة الحرية الكاملة في تعيين زمان ومكان إبرام اتفاق التحكيم الإلكتروني، وأن المشرع الإماراتي قد سايَر تطور وسائل الاتصال والتقنيات الإلكترونية الحديثة، واعترف صراحة بالكتابة والتوقيع الإلكتروني وهو ما يدل على ضرورة التطوير المستمر في التشريعات الحالية والقوانين المعمول بها في التحكيم الإلكتروني.

المحور الثالث: أثر وسائل الاتصال والتقنيات والإلكترونية الحديثة على إجراءات التحكيم الإلكتروني وقواعده وتحقيق الكفاءة والفعالية

قدم الباحث مجموعة من الأسئلة تتعلق أثر وسائل الاتصال والتقنيات والإلكترونية الحديثة على إجراءات التحكيم الإلكتروني وقواعده وتحقيق الكفاءة والفعالية، كما مبين في الجدول رقم (17)، ومن خلال هذا الجدول يتضح درجة الموافقة أو عدم الموافقة على أسئلة الباحث المتعلقة بتلك الإجراءات، وتم

مقارنة الإجابات اعتمادًا على قيمة الوسيط الحسابي حيث اعتبرت القيمة الأعلى من 3 موافقة على العبارة المذكورة لكل فقرة والقيمة الأقل من 3 عدم موافقة كما مبين أدناه.

جدول رقم (17) قيم الوسيط الحسابي لأثر وسائل الاتصال والتقنيات والإلكترونية الحديثة على إجراءات التحكيم الإلكتروني وقواعده وتحقيق الكفاءة والفعالية

ت	الفقرات	الوسيط الحسابي
1	يُتيح التحكيم الإلكتروني الحرية الكاملة لطرفي النزاع في إدارة العملية التحكيمية وفقًا لمبدأ سلطان الإرادة (مبدأ الرضائية).	3.46
2	يُساعد التحكيم الإلكتروني طرفي النزاع وهيئة التحكيم في مباشرة إجراءات التحكيم بسهولة (مبدأ السهولة).	3.45
3	يُساعد التحكيم الإلكتروني طرفي النزاع من مباشرة العملية التحكيمية بذواتهم أو عن طريق من يمثلهم (مبدأ التمثيل).	3.45
4	يُتيح التحكيم الإلكتروني لطرفي النزاع وهيئة التحكيم من الاطلاع على جميع المستندات والوثائق المتداولة في ذات الوقت وعلى قدم المساواة (مبدأ الشفافية)	3.59
5	يُعد عدم تقيد الجلسات أمام هيئات التحكيم الإلكترونية بالشكليات والمواعيد والقواعد التي تحكم نظام الجلسات أمام القضاء العادي من الخصائص التي تميزه.	3.50
6	يُعد انعقاد جلسات التحكيم إلكترونيًا من أهم سمات العملية التحكيمية الإلكترونية.	3.27
7	يؤدي انعقاد جلسات التحكيم بطريقة الإلكترونية ذات الدور الذي يؤديه انعقاد الجلسات بالطريقة التقليدية.	3.24
8	أقر القانون الإماراتي تشكيل هيئة التحكيم الإلكترونية وفقًا لنظام التحكيم الخاص ونظام التحكيم المؤسسي.	3.17
9	اختيار طرفي النزاع لأعضاء هيئة التحكيم بطريقة إلكترونية يكون أكثر مرونة من اختيارهم بالطريقة التقليدية.	3.81
10	إرادة الأطراف في نظام التحكيم الخاص تكون مطلقة في تحديد الإجراءات المتبعة أمام هيئة التحكيم دون قيد أو شرط.	3.83
	المعدل التراكمي	**3.47**

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

من خلال الاطلاع قيم الوسيط الحسابي في الجدول رقم (15) يتبين أن إجراءات التحكيم الإلكتروني والقواعد الإجرائية والموضوعية المنظمة له تسير في الاتجاه الصحيح في الإمارات، وكما هو واضح فأن التحكيم الإلكتروني يتيح الحرية الكاملة لطرفي النزاع في إدارة العملية التحكيمية وفقًا لمبدأ سلطان الإرادة ويُساعد التحكيم الإلكتروني طرفي النزاع وهيئة التحكيم في مباشرة إجراءات التحكيم بسهولة ويوفر التحكيم الإلكتروني لطرفي النزاع طرق سهلة لمباشرة العملية التحكيمية بذاتهم أو عن طريق من يمثلهم، كما يُتيح التحكيم الإلكتروني لطرفي النزاع وهيئة التحكيم من الاطلاع على جميع المستندات والوثائق المتداولة في ذات الوقت وعلى قدم المساواة .

وقد بينت عينة الدراسة في المراكز الثلاثة في الإمارات العربية أن عدم تقيد الجلسات أمام هيئات التحكيم الإلكترونية بالشكليات والمواعيد والقواعد التي تحكم نظام الجلسات أمام القضاء العادي من الخصائص التي تميزه ويُعد انعقاد جلسات التحكيم إلكترونيًا من أهم سمات العملية التحكيمية الإلكترونية. بالإضافة الى ما تقدم فأن انعقاد جلسات التحكيم بالطريقة الإلكترونية لها نفس الدور الذي يؤديه انعقاد الجلسات بالطريقة التقليدية.

وقد أكدت المشاركون في البحث صحة هذه الفرضية، ومن الملاحظ أن اختيار طرفي النزاع لأعضاء هيئة التحكيم بطريقة إلكترونية يكون أكثر مرونة من اختيارهم بالطريقة التقليدية وهو ما يميز التحكيم الإلكتروني، كما أن إرادة الأطراف في نظام التحكيم الخاص تكون مطلقة في تحديد الإجراءات المتبعة أمام هيئة التحكيم دون قيد أو شرط وهذه ميزة ثانية مهمة توفر مرونة أكبر في التحكيم.

المحور الرابع: أثر القوانين المحلية والقوانين والاتفاقيات الدولية على أحكام التحكيم الإلكتروني ودورها في تنفيذها.

قدم الباحث مجموعة من الأسئلة تتعلق بأثر القوانين المحلية والقوانين والاتفاقيات الدولية على أحكام التحكيم الإلكتروني ودورها في تنفيذها، كما مبين في الجدول رقم (18)، ومن خلال هذا الجدول يتضح درجة الموافقة أو عدم الموافقة على أسئلة الباحث المتعلقة بأثر القوانين الاتفاقيات على أحكام التحكيم الإلكتروني ودورها في تنفيذها، وتم مقارنة الإجابات اعتمادًا على قيمة الوسيط الحسابي حيث اعتبرت القيمة الأعلى من 3 موافقة على العبارة المذكورة لكل فقرة والقيمة الأقل من 3 عدم موافقة كما مبين أدناه.

جدول رقم (18) يوضح قيم الوسيط الحسابي للتحديات والمشكلات المرتبطة في حكم التحكيم الإلكتروني.

ت	الفقرات	الوسيط الحسابي
1	مفهوم حكم التحكيم الإلكتروني لا يختلف عن نظيره التقليدي إلا من حيث وسيلة إصداره التي تتم عبر وسائل الاتصال والتقنيات الإلكترونية الحديثة	3.65
2	يجب أن يكون حكم التحكيم الإلكتروني انعكاسًا لما توصل إليه أعضاء هيئة التحكيم من رأي حاسم للنزاع القائم بين الأطراف.	3.74
3	المفهوم الضيق لحكم التحكيم هو الأرجح وهو الذي يجب الآخذ به، كونه يقتصر فقط على ما يُعد أحكامًا فاصلةً في الخصومة القائمة بين الأطراف فقط.	3.53
4	تساعد الوسائل الإلكترونية أعضاء هيئة التحكيم الإلكتروني من إجراء المداولة والتصويت على حكم التحكيم بفعالية وكفاءة.	3.93
5	يُعد عدم اشتراط شكليات معينة في المداولة الإلكترونية التي تسبق صدور حكم التحكيم الإلكتروني ميزة في إجراءات صدوره.	3.61
6	لم ينص المشرع الإماراتي على طريقة معينة يتم بها إجراء المداولة الإلكترونية بين أعضاء هيئة التحكيم.	3.90
7	تُمكن الوسائل الإلكترونية من توفير وإثبات بيانات حكم التحكيم الإلكتروني الشكلية والموضوعية.	3.88
8	تسهل الوسائل الإلكترونية إتمام عملية إعلان حكم التحكيم الإلكترونية وتنفيذه.	4.02
9	يُوفر نظام التحكيم الإلكتروني السرية المطلوبة أثناء المداولة والتي تُعد من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها إصدار حكم التحكيم.	3.35
10	لا تتناسب اتفاقية بنيويورك 1958م وقانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي 1985مع نظام التحكيم الإلكتروني.	3.45
	المعدل التراكمي	**3.70**

تبين النتائج في الجدول رقم (16) أن مفهوم حكم التحكيم الإلكتروني لا يختلف عن نظيره التقليدي إلا من حيث وسيلة إصداره التي تتم عبر وسائل الاتصال والتقنيات الإلكترونية الحديثة.

ويرى العاملون في مجال التحكيم الإلكتروني أنه يجب أن يكون حكم التحكيم الإلكتروني انعكاسًا لما توصل إليه أعضاء هيئة التحكيم من رأي حاسم للنزاع القائم بين الأطراف.

ومن النقاط المهمة التي توصل لها الباحث أن المفهوم الضيق لحكم التحكيم هو الأرجح وهو الذي يجب الآخذ به، كونه يقتصر فقط على ما يُعد أحكامًا فاصلةً في الخصومة القائمة بين الأطراف فقط.

وقد أكد العاملون في مراكز التحكيم أن الوسائل الإلكترونية لها دور مهم ومؤثر في مساعدة أعضاء هيئة التحكيم الإلكتروني من إجراء المداولة والتصويت على حكم التحكيم بفعالية وكفاءة مع ضرورة، وعدم اشتراط شكليات معينة في المداولة الإلكترونية التي تسبق صدور حكم التحكيم الإلكتروني ميزة في إجراءات صدوره، وقد وجد الباحث أن المشرع الإماراتي لم ينص على طريقة معينة يتم بها إجراء المداولة الإلكترونية بين أعضاء هيئة التحكيم وتعتبر هذه من الفجوات القانونية التي يجب وضع تشريعات خاصة له.

وأكد المشاركين أن الوسائل الإلكترونية توفر بيانات حكم التحكيم الإلكتروني الشكلية والموضوعية بما يساعد الإثبات وتسهل الوسائل الإلكترونية إتمام عملية إعلان حكم التحكيم الإلكترونية وتنفيذه، وهذه العبارة موافق عليها بدرجة كبيرة من قبل العاملين في مراكز التحكيم، وهي مؤشر قوي على زيادة التركيز على الوسائل الإلكترونية في التحكيم.

كما أظهرت النتائج أن نظام التحكيم الإلكتروني يوفر السرية المطلوبة أثناء المداولة والتي تُعد من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها إصدار حكم التحكيم، ولكن لا تتناسب اتفاقية نيويورك 1958م وقانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي 1985مع نظام التحكيم الإلكتروني المعمول به حاليًا.

خلاصة النتائج الوصفية لمحاور الدراسة

بينت نتائج الدراسة وجود درجة موافقة متوسطة لجميع محاور الدراسة الأربعة وكما مبين في الشكل، وتبين النتائج أن جميع المتغيرات لها تأثير موجب متوسط، ويوضح الجدول والرسم البيانية أدناه خلاصة النتائج الوصفية لجميع متغيرات الدراسة.

ومن قراءة الجدول رقم (19) الذي يوضح ملخص المتوسط الحسابي لكل متغير، وأن أثر القوانين المحلية والقوانين والاتفاقيات الدولية على أحكام التحكيم الإلكتروني ودورها في تنفيذها قد سجلت أعلى درجة من الموافقة (3.7)، تلتها أثر وسائل الاتصال والتقنيات الإلكترونية على تكوين اتفاق التحكيم الإلكتروني (3.58)، أثر وسائل الاتصال والتقنيات والإلكترونية الحديثة على إجراءات التحكيم الإلكتروني

وقواعده وتحقيق الكفاءة والفعالية (3.47)، وأقلها أثر معاملات التجارة الإلكترونية على نظام التحكيم الإلكتروني (3.42).

جدول رقم (19) يوضح ملخص المتوسط الحسابي التراكمي لكل متغير

	المتغير	الوسيط الحسابي
1-	أثر معاملات التجارة الإلكترونية على نظام التحكيم الإلكتروني.	3.42
2-	أثر وسائل الاتصال والتقنيات الإلكترونية على تكوين اتفاق التحكيم الإلكتروني.	3.58
3-	أثر وسائل الاتصال والتقنيات والإلكترونية الحديثة على إجراءات التحكيم الإلكتروني وقواعده وتحقيق الكفاءة والفعالية	3.47
4-	أثر القوانين المحلية والقوانين والاتفاقيات الدولية على أحكام التحكيم الإلكتروني ودورها في تنفيذها.	3.7

الرسم البياني رقم (8) مخطط النتائج الوصفية لمحاور الدراسة

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

تحليل الارتباطات الغير اتجاهية (بيرسون Pearson)

من خلال مصفوفة الارتباط بيرسون يمكن معرفة درجة الارتباط بين محاور الدراسة الأربعة:

1. أثر معاملات التجارة الإلكترونية على نظام التحكيم الإلكتروني.
2. أثر وسائل الاتصال والتقنيات الإلكترونية على تكوين اتفاق التحكيم الإلكتروني.
3. أثر وسائل الاتصال والتقنيات والإلكترونية الحديثة على إجراءات التحكيم الإلكتروني وقواعده وتحقيق الكفاءة والفعالية
4. أثر القوانين المحلية والقوانين والاتفاقيات الدولية على أحكام التحكيم الإلكتروني ودورها في تنفيذها.

وأن مصفوفة الارتباط مهمة لأنها تستخدم لاختبار درجة الارتباط بين متغيرات محددة مسبقًا في الإطار النظري، وفي تحليل الارتباط تقيم الدراسة معامل الارتباط (r) وبشكل أكثر تحديدًا ارتباط بيرسون، وحيث أن معامل الارتباط بيرسون هو مقياس للارتباط الخطي بين متغيرين، فأن قيم معامل الارتباط تنحصر دائما بين (+1، -1) وقد تكون موجبة أو سالبة، وأن قيمة معامل الارتباط مساوية (+1) يفهم منه أن اثنين من المتغيرات يوجد بينهما ارتباط خطي تام ومثالي موجب، وهذا ممكن فقط في ارتباط المتغير مع نفسه لكون المتغير علاقته مع نفسه تكون متكاملة ومتماثلة 100%، وكذلك في حالة وجود ارتباط تام ومثالي سالب (-1)، أما إذا كان معامل الارتباط يساوي (0) فيفهم منه عدم وجود علاقة خطية بين المتغيرين.

ومن خلال قراءة مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة الحالية (أنظر الجدول أدناه) يتضح وجود ارتباطات قوية بين المتغيرات، وجميع هذه الارتباطات ذات دلالة إحصائية معنوية ($r^{**} > 0.30, \rho < 0.05, \rho = 0.000$). وكما مبين أدناه:

1. معامل ارتباط بيرسون بين أثر معاملات التجارة الإلكترونية على نظام التحكيم الإلكتروني وأثر وسائل الاتصال والتقنيات الإلكترونية على تكوين اتفاق التحكيم الإلكتروني= 0.684^{**} (موجب متوسط وذو دلالة إحصائية مرتفعة لكون $\rho < 0.03$).
2. معامل ارتباط بيرسون بين أثر معاملات التجارة الإلكترونية على نظام التحكيم الإلكتروني وأثر وسائل الاتصال والتقنيات الإلكترونية على تكوين اتفاق التحكيم الإلكتروني = 0.710^{**} (موجب متوسط وذو دلالة إحصائية مرتفعة لكون $\rho < 0.03$).

3. معامل ارتباط بيرسون بين أثر معاملات التجارة الإلكترونية على نظام التحكيم الإلكتروني أثر القوانين المحلية والقوانين والاتفاقيات الدولية على أحكام التحكيم الإلكتروني ودورها في تنفيذها = 0.789 (موجب ومتوسط وذو دلالة إحصائية مرتفعة لكون $\rho < 0.03$).

ومن خلال الجدول رقم (17) أنه أعلى درجة ارتباط قد سجلت بين الإطار العام للتحكيم الإلكتروني وتحديات حكم التحكيم الإلكتروني وهو مؤشر على ضرورة التحكم بالمشاكل والتحديات التي تواجه التحكيم الإلكتروني من أجل وضع إطار عام فعال للتحكيم الإلكتروني كوسيلة ناجحة لفض منازعات التجارة الإلكترونية في الإمارات العربية المتحدة.

جدول رقم (17) مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة

البيان		الإطار العام للتحكيم الإلكتروني	تكوين اتفاق التحكيم الإلكتروني	إجراءات التحكيم الإلكتروني	تحديات حكم التحكيم الإلكتروني
الإطار العام للتحكيم الإلكتروني	ارتباط بيرسون	1	.684**	.710**	.789**
	قيمة الدلالة الإحصائية		0	0	0
	عدد البيانات	242	242	242	242
تكوين اتفاق التحكيم الإلكتروني	ارتباط بيرسون	.684**	1	.551**	.699**
	قيمة الدلالة الإحصائية	0		0	0
	عدد البيانات	242	242	242	242
إجراءات التحكيم الإلكتروني	ارتباط بيرسون	.710**	.551**	1	.790**
	قيمة الدلالة الإحصائية	0	0		0
	عدد البيانات	242	242	242	242
تحديات حكم التحكيم الإلكتروني	ارتباط بيرسون	.789**	.699**	.790**	1
	قيمة الدلالة الإحصائية	0	0	0	
	عدد البيانات	242	242	242	242

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

الخلاصة:

في إطار المقابلات الشخصية نخلص إلى أن التشريعات المنظمة للقطاع الاقتصادي في كل من الأردن والإمارات تعد الركيزة التي ساهمت وأدت في تنمية وازدهار الاقتصاد، وعليها أن تبذل الجهود التشريعية في مواجهة الانفجار المعلوماتي في مجال الاتصالات والتقنيات الإلكترونية الذي أدى إلى تطور عقود التجارة الإلكترونية، وأن تعمل وباستمرار على مراجعة قوانينها وإعادة صياغتها بما يتلاءم من كافة التطورات الحاصلة على الساحة الاقتصادية.

ويعد قانون التحكيم الأردني المعدل 2018م وقانون التحكيم الإماراتي 2018م الجديد نقلة نوعية في مجال تطوير النظم التشريعية نحو استيعاب قواعد التحكيم الإلكتروني، إلا أن صدور قانون خاص ينظم التحكيم الإلكتروني أو تعديل النصوص القوانين الحالية سيوفر الأمان القانوني لكافة المستثمرين ويشجعهم إلى اللجوء إليه، وأن قيام المشرع الأردني والإماراتي بصياغة النصوص القانونية المتصلة في شؤون التحكيم الإلكتروني باتباع أفضل الممارسات والمعايير والضوابط القانونية العالمية، وأن يستهدف الوصول إلى أفضل صورة يمكنها معالجة كافة الثغرات القانونية أو الفجوات المتوقعة.

وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقات ارتباط معنوية بين متغيرات الدراسة، وذلك وفق الآتي:

1. أكد المشاركين وجود علاقة ارتباط معنوية بين التحكيم الإلكتروني ومعاملات التجارة الإلكترونية، من خلال إبداء درجات الموافقة في شأن أن ظهور التجارة الإلكترونية استدعى ضرورة استحداث آلية لتسوية المنازعات الناشئة عنها تمثلت في التحكيم الإلكتروني، وأن هذا النظام الجديد أصبح يفرض نفسه على تسوية منازعات التجارة الإلكترونية، ويعد من الوسائل الفعالة لفض منازعات التجارة الإلكترونية، لما يتمتع به من سرعة وسهولة إجراءاته وعدم تقيده بشكليات جامدة، ومحافظته على السرية، ويعود الفضل في ذلك إلى كون أطراف التجارة الإلكترونية والتحكيم الإلكتروني يتفقون مع طبيعتها، إلا أن بعض المشاركين أظهروا عدم تيقنهم بأن التحكيم الإلكتروني يحقق المبادئ الأساسية للتقاضي في تسوية خصومات معاملات التجارة الإلكترونية على الرغم من موافقتهم، وأنه يختصر الوقت، ويقلل التكلفة المالية كميزة أساسية في التحكيم يمتاز بها عن الطرق التقليدية للتحكيم.
2. أكد المشاركين على وجود علاقة ارتباط معنوية بين اتفاق التحكيم والوسائل الإلكترونية المستخدمة لتكوينه، من خلال إبداء درجات عالية من الموافقة على أن التعبير عن الإيجاب والقبول لإبرام اتفاق التحكيم الإلكتروني من خلال وسائل الاتصال والتقنيات الحديثة لا يثير مشكلة طالما يتسم بالشفافية

والوضوح، كما يمكن التعبير عن إرادة المتعاقدين في اتفاق التحكيم الإلكتروني باعتباره عقدًا إلكترونيًا، وأن المشرع الإماراتي قد ساير تطور وسائل الاتصال والتقنيات الإلكترونية الحديثة، واعترف صراحة بالكتابة والتوقيع الإلكتروني وهو ما يدل على ضرورة التطوير المستمر في التشريعات الحالية والقوانين المعمول بها في التحكيم الإلكتروني.

3. أكد المشاركين على وجود علاقة ارتباط بين إجراءات خصومة التحكيم الإلكتروني ووسائل الاتصال الإلكترونية الحديثة من خلال إبداء درجات عالية من الموافقة على أن إجراءات التحكيم الإلكتروني والقواعد الإجرائية والموضوعية المنظمة له تسير في الاتجاه الصحيح في الإمارات، وأنه يتيح الحرية الكاملة لطرفي النزاع لإدارة العملية التحكيمية وفقًا لمبدأ سلطان الإرادة، ويُساعدهم وهيئة التحكيم في مباشرة إجراءات التحكيم بسهولة، ويوفر لهم طرق سهلة لمباشرة العملية التحكيمية بذاتهم أو عن طريق من يمثلهم، وأن عدم تقيد الجلسات أمام هيئات التحكيم الإلكترونية بالشكليات والمواعيد والقواعد التي تحكم نظام الجلسات أمام القضاء العادي من الخصائص التي تميزه، ويُعد انعقاد جلسات التحكيم إلكترونيًا من أهم سمات التحكيم الإلكتروني.

4. أكد المشاركين على وجود علاقة ارتباط بين القوانين المحلية والقوانين والاتفاقيات الدولية على أحكام التحكيم الإلكتروني ودورها في تنفيذها.، من خلال إبداء درجات عالية من الموافقة على أن حكم التحكيم الإلكتروني لا يختلف عن نظيره التقليدي إلا من حيث وسيلة إصداره التي تتم عبر وسائل الاتصال والتقنيات الإلكترونية الحديثة، وأنه يجب أن يكون انعكاسًا لما توصل إليه أعضاء هيئة التحكيم من رأي حاسم للنزاع القائم بين الأطراف، كما أكد المشاركين أن الوسائل الإلكترونية توفر الاشتراطات اللازمة في بيانات حكم التحكيم الإلكتروني الشكلية والموضوعية، وتسهل الوسائل الإلكترونية إتمام عملية إعلانه وتنفيذه، وأيضًا أكدوا على عدم تناسب اتفاقية نيويورك 1958م وقانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي 1985مع نظام التحكيم الإلكتروني المعمول به حاليًا.

وبعد الانتهاء من دراسة وتحليل نتائج المقابلات الشخصية والدراسة التطبيقية وبيان نتائجها، نتناول في الجزء الأخير الخاتمة وذلك ببيان أهم النتائج والتوصيات التي انتهت إليها الدراسة.